

## الفصل الأول

### مشكلة الدراسة

- مقدمة .
- الإحساس بمشكلة البحث وتحديدوها .
- أهمية البحث .
- المستفيدون من البحث .
- منهج البحث .
- مصطلحات البحث .
- خطة التعبير في البحث .
- الدراسات السابقة .

دور بعض مؤسسات التربية في الوقاية من الجريمة من منظور إسلامي





## المقدمة:

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية يرتبط وجودها بوجود المجتمعات، فمضى وجدت المجتمعات وجد الأفراد برغباتهم وأهوائهم وأهدافهم المختلفة التي قد تتضارب وتتعارض أحياناً، وفي ظل هذا التعارض يرى البعض في الاعتداء على البعض الآخر سبيلاً لتحقيق أهدافه الخاصة، فحقيق الكسب المادى للبعض قد يعنى سرقة مال البعض الآخر، وإشباع الرغبات والشهوات لدى البعض قد يتحقق بالاعتداء على أعراض الآخرين، والوصول إلى مناصب معينة قد يعنى تقديم الرشوى ودم الآخرين وظلمهم،..... الخ.

فالجريمة قديمة قدم الوجود الإنساني، ولعل أول جريمة حدثت في التاريخ البشرى هي جريمة قتل قابيل لهابيل، والتي تحدث القرآن الكريم عنها في سورة المائدة، فيقول الله تعالى: ﴿وَأَقْبَلُ عَلَيْهِمْ تَاباً إِنَّنِي أَنزَلْتُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَخَّطْنَا بِهِ سُلَيْمَانَ وَدَاوُدَ وَأَلْمَأَزَمَ لَهُمُ الْقُرْآنَ وَالْحِكْمَةَ وَذَكَرَ الْآيَاتِ الْكُبْرَىٰ﴾ [المائدة: ٢٧ - ٣٠].

ويعيش العالم اليوم حضارة عادية هائلة، وتقدماً مذهلاً في مجال العلوم الطبيعية والتكنولوجية، هذا التقدم يعد سلاحاً ذا حدين، فهو من ناحية أدى إلى رفع مستوى رفاهية الفرد، وذلك لما أوجده التقدم العلمى من أجهزة وأدوات ومعدات ساعدت بشكل ملحوظ في توفير وقت الفرد وجهده، وقامت نيابة عنه بأعمال كثيرة كان يصعب عليه القيام بها.

إلا أن هذا التقدم من ناحية أخرى أدى إلى إكساب الحياة طابعها السريع، وأصبح الكثير من الناس لا يرى إلا مصلحته الخاصة غير عابئ بمصالح الآخرين وبالتالي قل حصر الإنسان على أخيه الإنسان، وتراجعت الروحانيات لتحل محلها الماديات، وازداد صراع المصالح الخاصة والذاتية، والشعور بعدم الأمن والطمأنينة.

فالمدينة والتحضر اللذان يميزان عصرنا هذا تشر إليهما أصابع الاتهام على أنهما من العوامل المساعدة على ظهور الجريمة وازديادها، ويؤيد ذلك ما ذكره الأمين العام للأمم المتحدة عن أن البيئة الحضرية تعد عاملاً محتملاً لتوليد الجريمة، حيث يبرز الترابط بين التحضر والجريمة

في إحصاءات جنائية متعددة تدل على أن معظم الأفعال الجنائية تقع في المناطق الحضرية، كما أشار إلى أن معدلات الجريمة في المناطق الحضرية تفوق معدلاتها في المناطق الريفية.<sup>(١)</sup>

ذلك لأن البيئة الحضرية تؤدي في حالات كثيرة إلى تراخي الضوابط الاجتماعية المباشرة، كما توفر البيئة الحضرية فرصاً أكثر وأفضل للسلوك الإجرامي، وعليه يمكن القول بأن البيئة الحضرية تمهد للفعل الإجرامي الذي يقع في حالة توافر ظروف أخرى نفسية واجتماعية واقتصادية وثقافية.<sup>(٢)</sup>

ومن ثم فقد بدأت نوعيات مختلفة من الجرائم تسود المجتمعات المخلفة في عالمنا المعاصر، وساعد على تفشي هذه الجرائم عوامل مختلفة، ودواع متباينة.

ففي دراسة<sup>(٣)</sup> حول "الشباب الجانح" أوضحت النتائج التي أسفرت عنها الدراسة أن أغلب هؤلاء الشباب يتمون إلى أسرٍ مصدعة، أو أسرٍ ذات ظروف اقتصادية واجتماعية سيئة، كما أشارت إلى أثر كل من انتشار الأمية، وانخفاض المستوى التعليمي، وقلة الدخل والبطالة، وسوء الإسكان، والتحضر، والهجرة إلى المدن، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى استقرار المهاجرين في المناطق التي تزداد فيها جرائم العنف وتكون فيها العصابات.

ويؤكد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة صحة ما أسفرت عنه الدراسة السابقة، حيث أشار إلى أن فئة الشباب هي الفئة الأكثر ميلاً إلى ارتكاب الجرائم حينما تظهره دائماً الإحصاءات الجنائية، كما أشار إلى دور كلٍ من البطالة، والفقر، والتحضر، والهجرة في ازدياد معدلات الجريمة، وذكر أن العمال المهاجرين هم الأكثر تعرضاً للاستغلال والنزوح لعدم تمصمهم بنفس الحقوق التي يتمتع بها مواطنو البلد الذي يقيمون فيه كما يعرض العمال المهاجرون إلى بعض الإهانات الناتجة عن العصب والتعيز، والقرصن المخلوذة في مجال الاقتصاد والقلم.<sup>(٤)</sup>

(١) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة منع الجريمة ومكافحتها، تقرير الأمين العام "القضاء الجنائي ومنع الجريمة في سياق التنمية: العلاقة بين الجريمة ومسائل اقتصادية اجتماعية محددة"، الدورة الثامنة، فيينا، ١٩٨٤، م، لفقرة ١٤، ص ٤.

(٢) المرجع السابق، فقرة رقم ١٦، ص ٥.

(٣) د. صلاح عبد النعال، الشباب الجانح: عرض للبرامج والتطبيقات الجارية في الوقاية والعلاج، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي، العدد الثاني، ١٩٧٠م، ص ١١٢.

(٤) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، مرجع سابق، الفقرات: ١٦، ١٨، ٢٢، ٢٣، ٢٧، ٢٨.

وسوف يختص الباحث فضلاً عن تناول فيه النظريات المختلفة لفسر السلوك الإجرامى وأسبابه ودوافعه.

وتحظى أسباب الجريمة والرغبة في السيطرة عليها بأولر قدر من الاهتمام والقلق لدى المسئولين والعلماء وعامة الناس، ولعل اعتماد تفسر الظواهر الإجرامية على تفسر السلوك الإنسانى جعل تقدم البحث في المسائل الجنائية مرتبطاً تماماً بمدى تقدمه في العلوم السلوكية والإنسانية بصفة عامة.<sup>(١)</sup>

وقديماً لم يكن هناك اهتمام يذكر بشخص المجرم بل كان الاهتمام منصباً على المسائل المتعلقة بالمسئولية الجنائية وما ينبى على القاضى أن يتخذ من إجراءات لتحقيق العدالة الجنائية، ومع ظهور العديد من الدراسات الفلسفية والفكرية بدأ الاهتمام بشخص المجرم، ودوافعه لارتكاب الجريمة، بل والأهم من ذلك التفكير فيما يجب عمله نحو المجرم حتى يتحقق صلاحه وعدم عودته للجريمة مرة أخرى.<sup>(٢)</sup>

والاهتمام بشخص المجرم ودوافعه لارتكاب الجريمة، ومحاولة إصلاحه ومنه من العودة إلى مجال الجريمة والسلوك المنحرف، كل هذه الأمور تخرج تحت ما يسمى بمكافحة الجريمة وعلاجها، وهذا المجال يتعامل مع الجريمة بعد وقوعها، أما الدراسة الحالية فهي في مجال الوقاية من الجريمة، بمعنى محاولة منع حدوث الجريمة وتجنب وقوعها من الأصل.

وقد ظهرت كثير من الاتجاهات التي تدعو إلى عدم الاعتماد على الجزاءات والعقوبات وحدها في الحد من الجريمة، واعتمدت هذه الاتجاهات على التعامل مع شخص الجاني ودراسته والعناية به، على أن هذا الأسلوب في الوقاية من الجريمة يستغرق وقتاً أطول حتى تظهر نتائجه. ومما يؤكد أفضلية الأسلوب الأخير - الأسلوب التربوي - في الوقاية من الجريمة أن نظرية الدفاع الاجتماعى عند "جراماتيكا" قامت على عدة مبادئ رئيسية كان من بينها مبدأ ينص على أن: "عملية تكيف الفرد مع المجتمع لا ينبى أن تتم بواسطة الجزاءات بل عن طريق إجراءات الدفاع الاجتماعى الوقائية والتربوية والعلاجية".<sup>(٣)</sup>

(١) د. أحمد محمد خليفة، "الاتجاهات الحديثة في بحوث الجريمة" مجلة العربية للدفاع الاجتماعى، العدد الثامن، ١٩٧٠م، ص ٥.

(٢) د. نور الدين هندارى، مبادئ علم العقاب، ط ٢، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٩م)، ص ٩.

(٣) د. أحمد فحى هنى، موقف الشريعة من نظرية الدفاع الاجتماعى، ط ٣، (القاهرة: دار الشريعة، ١٩٨٤م)، ص ١٣.

وحول السياسات القمعية العقابية، والسياسات الإصلاحية التربوية جاء في إحدى فقرات الأمين العام للأمم المتحدة ما يلي: (١)

"إن مكافحة الجريمة عملية مكلفة في جوانبها القمعية والمتعلقة بالإصلاح على السواء وفي الظروف الاقتصادية الحالية يبدو أن ارتفاع التكلفة قد حمل بعض الحكومات على الحد من العناصر الأكثر توجهاً للإصلاح في مكافحة الجريمة، والميل وتحييد سياسات تنطوي على مزيد من القمع، وقد تكون هذه الأخيرة أنفع سياسياً لأنها تظهر فوراً، إلا أن هذه السياسات التي يفلب عليها الطابع القمعي قلما تحقق أهدافها كما دلت على ذلك التجارب السابقة، حيث إنه لا يرجح أن تُزيل هذه السياسات العوامل المولدة للجرائم التي ينطوي عليها الهيكل الاجتماعي، وقد أجبرت بعض البلدان على الحد من جهودها الإنمائية نتيجة الكساد الحالي وبالتالي مالت هذه الدول إلى إبداء أولوية ثانوية لاستراتيجيات منع الجريمة التي لا تظهر فاعليتها فوراً، أى سياسات الإصلاح".

وقد ذكر الدكتور "أحمد خليفة" أن بحوث الوقاية من الجريمة تختلف من حيث نطاقها؛ فهي إما أن تتناول الحالة الفردية، أو تركز على إحداث تغيير بيني معين، أو إحداث تغيير أكثر شمولاً، وهذه الصورة الأخيرة هي ما يطلق عليه بحوث التشبع saturation وفيها تُجرى بحوث الوقاية عن طريق إجراء اجتماعي، وتقوم فلسفة برامج التشبع على أن الجناح إنما يكون نتيجة لنقص الإمكانيات، ومن ثم فإن الوسيلة المعقولة لعرقلة الجريمة هي توفير هذه الإمكانيات للمحرومين منها. (٢)

ويرى الباحث أن الفلسفة التي تقوم عليها برامج التشبع لا تخلو من قصور، ذلك لأنه ليس شرطاً أن يؤدي توفير الإمكانيات إلى منع الجريمة، بل دليل أننا نرى أفراداً ليسوا في حاجة إلى المال لثرائهم الشديد ومع ذلك فهم يرتكبون نوعيات مختلفة من الجرائم أبرزها جرائم الزنا، والإدمان، والجرائم المصاحبة لجرائم ذوى الباقات البيضاء. فالصحيح أن يكون العامل الاقتصادي عاملاً من عوامل السلوك الإجرامي، لكنه ليس الوحيد.

وقد ذهب الدكتور "صلاح عبد المتعال" في دراسته حول "الشباب الجانح" إلى أن الاتجاه الإصلاحى الآن هو تفضيل العلاج في المجتمع أكثر منه في المؤسسات، وتجنب الحبس قصر الأمد بقدر الإمكان، وتطبيق الإجراءات ذات الطبيعة المدنية أكثر من الجنائية، كما يدعو

(١) الأمم المتحدة، مرجع سابق، فقرة ٦١، ص ١٥.

(٢) د أحمد محمد خليفة، مرجع سابق، ص ٢١ - ٢٢.



إلى الاعتماد على المناهج البكولوجية في العلاج، خصوصاً العلاج عن طريق الإرشاد الاجتماعي.<sup>(١)</sup>

ولما سبق إشارةً إلى أنه حتى وإن ولعت الجريمة بالفعل فإن الوقاية من تكرارها يُفضل فيها اتباع الأساليب الاجتماعية والتربوية، لا الأساليب القمعية العقابية. ولما كانت المؤسسات التربوية هي إحدى المؤسسات الاجتماعية باعتبار التربية علماً اجتماعياً، فإن بإمكان هذه المؤسسات بتوعيتها الرسمي وغير الرسمي أن تقوم بدورٍ فعالٍ في مجال الوقاية من الجريمة، ذلك لأن التربية قدّف إلى إحداث التغيير المرغوب له في نفوس الناشئة، كما قدّف إلى محاربة السلوك المنحرف.

"ويشير ارتفاع معدلات الجريمة في الآونة الأخيرة في مجتمعاتنا العربية إلى وجود أنواع من الوهن في العلاقات والنظم الاجتماعية، ولد لا تُجدي مكافحة الجريمة على مستوى الأفراد بل لا بد من المواجهة الشاملة للعلل الأساسية التي نشط من حدوث الجرائم وزيادتها، أي مواجهة واقع الحياة الاجتماعية وجذورها التنظيمية. فالجريمة ليست عرضاً مؤقتاً أو تورماً سطحياً يمكن إزالته بسهولة، بل إنما تمثل مشكلة تُثير القلق بين الناس وتزيد من توترهم بسبب الانتقار إلى الشعور بالأمن."<sup>(٢)</sup>

وهذا يعني ضرورة قيام المؤسسات الاجتماعية - ومنها المؤسسات التربوية - في مجتمعاتنا العربية بدورٍ فعالٍ في مجال إزالة أسباب السلوك الإجرامي والمنحرف من جذورها، وهذا أفضل من التفكير في مكافحة الجريمة بعد وقوعها، فالثابت دائماً أن الوقاية خيرٌ من العلاج.

ولا تستطيع القوانين وحدها حماية المجتمع من الجريمة، فقد ورد في تقرير الندوة القومية لمكافحة المخدرات وعلاج الإدمان ما يلي:<sup>(٣)</sup>

أنه بعد صدور القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩م انخفضت معدلات القضايا والمضبوطات والمتهمين في جرائم المخدرات لمدة عامين هما عام ١٩٨٩م الذي صدر فيه

(١) د. صلاح عبد المتعال، "الشباب الجانح"، مرجع سابق، ص ١٢٠.

(٢) د. صلاح عبد المتعال، التغير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية، ط ١، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٠م)، ص ٥.

(٣) عبد العزيز الجدي، "تطور التشريع المصري الخاص بمكافحة وعلاج الإدمان: نظرة مستقبلية"، الندوة القومية لمكافحة المخدرات وعلاج الإدمان، ٢٩ - ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤، (القاهرة: المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان، ١٩٩٤). ص ص ١٦٧ - ١٦٩.

القانون وعام ١٩٩٠م، ثم عادت معدلات جرائم المخدرات في الارتفاع مرة أخرى أعوام ١٩٩١م، ١٩٩٢م، ١٩٩٣م، فظهر تساؤل فرض نفسه وهو: إذا كان الشارع المصرى قد استفد بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩م أقصى ما يملكه من آليات موضوعية أو إجرائية للتشديد في جرائم المخدرات، فماذا بقى له من أدوات تشريعية لمواجهة المشكلة في المستقبل إذا استفحلت؟ فأى عقوبة بعد عقوبة الإعدام المقترنة بغرامة تصل إلى نصف مليون جنيه؟

ومن هنا برزت حقيقة مؤكدة وهى أنه ليس بالقانون وحده تواجه مشكلة الإدمان وإنما ينبغى وضع استراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات، ومعالجة مشكلات النعاطى والإدمان، يكون القانون أحد محاورها وليس المحور الوحيد.

ويمكن تعميم الحديث السابق- عن مدى فعالية القانون في الوقاية من جريمة الاتجار في المخدرات، أو جريمة الإدمان والنعاطى- على سائر القوانين التى وضعت لمكافحة جرائم معينة، فليس للقوانين في مجال مكافحة جريمة الزنا الفعالية الكافية للوقاية من هذه الجريمة، كذلك ليس للقوانين في مجال مكافحة جريمة السرقة والسلب، الفعالية الكافية لمنع وقوع تلك النوعية من الجرائم.... إلخ.

ومن هنا برز دور المؤسسات الاجتماعية- ومنها المؤسسات التربوية- في خلق الشخصية السوية التى تأتى بنفسها عن مواطن الانحراف والجريمة، ولما كان الدين الإسلامى حريصاً كل الحرص على مكارم الأخلاق، والنهى عن الظلم والاعتداء، كما أنه يحتوى على منهج شامل لبناء الشخصية المسلمة الصالحة، سوف يتبنى الباحث ذلك المنهج الإسلامى محارلاً توظيفه في مجال الوقاية من الجريمة، من خلال اعتماد مؤسسات التربية عليه.

### مشكلة البحث:

أولاً: الإحصائى بخطورة الجريمة وارتفاع معدلاتها:

تعد مشكلة ارتفاع معدلات الجريمة على المستوى العالمى من أكبر المشكلات وأعتهاها، ذلك أن طرق حل المشكلات الاقتصادية، والنخلف العلمى قد اتضحت إلى حد كبير، في حين

لم تنتج طرق الحل لمشكلة ازدياد الجرائم، فلم تُعط الحلول المقترحة عند تجرّيبها النتيجة المرجوة وتكمن خطورة تلك المشكلة في تهديد أمن الأفراد، واقتصادهم.<sup>(١)</sup>

لقد أصبحت الجريمة معضلة اجتماعية تواجه المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة على حدٍ سواء، ولقد تطورت حديثاً أساليب ارتكاب الجريمة بحيث أصبح المجرمون يعتمدون على العلم والتكنولوجيا في تسهيل ارتكاب الجرائم من ناحية، وإخفاء مرتكبها من ناحيةٍ أخرى، وقد أدى هذا بدوره إلى ازدياد نسبة الجرائم، وخصوصاً جرائم أصحاب السلطة والنفوذ أو ذوى الياقات البيضاء كما يُسميها عالم الجريمة الأمريكي "سنرلاند"، وقد أدى الاعتماد على العلم في عالم الجريمة إلى ظهور ما يسمى اصطلاحاً بالجريمة المنظمة.<sup>(٢)</sup>

ومما زاد الباحث شعوراً بالمشكلة، ما تعرض له وسائل الإعلام يوماً من جرائم مختلفة، حيث يظهر ذلك جلياً على صفحات الحوادث بالصحف اليومية، والمجلات المتخصصة في مجال الجريمة<sup>(٣)</sup>، كذلك ما يته الإعلام المسموع "الذياع"، والإعلام المرئي المسموع "التلفاز" من برامج مرتبطة بمجال الجريمة.<sup>(٤)</sup>

مثل هذه الأخبار المقروءة، والمسموعة، والمرئية، تعطى مؤشراً واضحاً على ما تتخلسه الجريمة من تهديد للأمن والاستقرار اللذين لا تقوم لهما قائمة في ظل الجريمة، هذا بالإضافة إلى ما يسمعه الباحث - بصفته فرداً من أفراد المجتمع - عن جرائم أخرى عديدة لم يُنشر عنها شيء لعلها أو بعد مسارح أحداثها عن أعين وآذان رجال الإعلام.

وقد أدى ظهور ما يسمى بالجريمة المنظمة **Organized crime** إلى زيادة الشعور بخطورة الجريمة، فقد أصبح للجريمة هيئات ومنظمات، كما في المخابرات، والتنظيمات الإرهابية، وشبكات الدعارة، وعصابات اختطاف الطائرات.

(١) د. مفاد باخرن، منابع مشكلات الأمة الإسلامية والعالم المعاصر ودور التربية الإسلامية فيها في معالجتها، سلسلة كتاب تربيتنا (٢)، ط ١، (الرياض: دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، ١٩٩١م)، ص ٩٣.

(٢) د. محمد أبو حسان، أحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية: دراسة مقارنة، ط ١، (الزرقاء: مكتبة المنار، ١٩٨٧م)، ص ٩٣٦.

(٣) من هذه المجلات مجلة "أخبار الحوادث".

(٤) من هذه البرامج برنامج "المواجهة" في التلفاز، وبرنامج "الحرب القضائية" في الذياع.

لقى ظل الجريمة المنظمة بصح الوسيط الإجرامي أكثر التفاتاً، بمعنى أن المجرمين من نفس النمط الإجرامي يعملون كفريقٍ منظم، مما يزيد من خطورتهم، ويقلل من احتمالات الفشل لديهم.<sup>(١)</sup>

وقد ذكر "مزلاند" في عام ١٩٣٧م عدة سمات لجريمة السرقة كجريمة منظمة منها مايلي:<sup>(٢)</sup>

١) أن تمثل السرقة تخصصاً دقيقاً بالنسبة لممارسيها، وأن يتميز أسلوبهم بعدم العنف إلى حد بعيد.

٢) أن يشعر الفرد المنتمى للتنظيم بأن له مكانة رفيعة كأي شخصي آخر متخصص.

٣) اتفاق جماعي على الجريمة، مع وجود اتجاهات وسلوكيات تعاونية.

٤) الفرد الذي يُقبل في التنظيم يجب أن يكون لهأ متحصلاً، مع مراعاة أن لكل فرد في التنظيم مكانته التي تليق به.

٥) هيئة الإدارة: لا تعتمد الإدارة على وجود حاكمٍ مطلق، أو إدارة مركزية مكتسبة تدير العمل بالنسبة لعناصر التنظيم. وإنما تعتمد الإدارة هنا على تبادل الآراء والمشورة.

وعليه فلم تصح الجريمة ذات طابع محلي أو قومي، بل إنها- بظهور الجريمة المنظمة- انتقلت إلى النطاق العالمي؛ حيث تعمل الجريمة المنظمة على تصدير وترويج نماذج الجرائم والانحراف بشقي أشكاله وأنواعه؛ ويتجلى ذلك في جرائم قُرب المواد المخدرة، أو وسائل الإثارة الجنسية، أو جرائم المال التي انتظمت في شكل عصاباتٍ دولية تخضع لشبكاتٍ غابية في التنظيم المحكم.<sup>(٣)</sup>

وفي دراسة<sup>(٤)</sup> حول "الجريمة والتنمية" أوضحت الدراسة الآثار السلبية للجريمة على مجالات التنمية، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن الجريمة تعوق برامج التنمية وبالتالي تؤثر على الاقتصاد القومي مما يهدده من عدة نواحٍ منها ما يلي:

(1) Mary McIntosh, The Organization of Crime, British Sociological Association, London and Basingstoke: The macmillan press. LTD, 1975, P.12.

(2) ibid, PP.9-10.

(٣) د. صلاح عبد المتعال، التطور الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية، مرجع سابق، ص ٦.

(٤) حسني درويش عبد الحميد، الجريمة والتنمية، سلسلة إقرأ، العدد ٥٠٥، نوفمبر، القاهرة: دار للصراف،

١) أن الجريمة تشكل قديماً حقيقياً للنمو في المجتمع، وتحول دون الاستفادة من الموارد الوطنية على أحسن وجه.

٢) تصاحب التنمية الاقتصادية تغيرات في العلاقات الاجتماعية قد تؤدي إلى الجريمة.

وقد حظيت موضوعات الجريمة، وسبل الوقاية منها باهتمام منظمة الأمم المتحدة؛ فقد عقدت الأمم المتحدة عدة مؤتمرات في شئون الوقاية من الجريمة ومعاملة المجرمين منها على سبيل المثال<sup>(١)</sup>: المؤتمر الأول (جنيف: ١٩٥٥م)، والمؤتمر الثاني (لندن: ١٩٦٠م)، والمؤتمر الثالث (استكهولم: ١٩٦٥م)، المؤتمر الرابع (طوكيو: ١٩٧٠م)، المؤتمر الخامس (جنيف: ١٩٧٥م)، المؤتمر السادس (كراكاس: ١٩٨٠م)، المؤتمر السابع (ميلانو: ١٩٨٥م)، والمؤتمر الثامن (هافانا: ١٩٩٠م).

كذلك فقد عقدت الجمعية الدولية لعلم الإجرام- التي تأسست سنة ١٩٣٨م في روما ثم أصبح مقرها الآن في باريس- عدة مؤتمرات تتعلق بأسباب الجريمة وطرق مكافحتها من هذه المؤتمرات<sup>(٢)</sup>: المؤتمر الأول في روما بإيطاليا ١٩٣٨م، المؤتمر الثاني في باريس بفرنسا ١٩٥٠م، المؤتمر الثالث في لندن بالملكة المتحدة ١٩٥٥م، المؤتمر الرابع في لاهاي بالبلاد الهولندية ١٩٦٠م، والمؤتمر الخامس في مونتريال بكندا ١٩٦٥م، والمؤتمر السادس في مدريد بأسبانيا ١٩٧٠م، المؤتمر السابع في بلغراد بيوغلافيا ١٩٧٣م، المؤتمر الثامن في لشبونة بالبرتغال ١٩٧٨م، المؤتمر التاسع في فيينا بالنمسا ١٩٨٣م، والمؤتمر العاشر في هامبرج بألمانيا ١٩٨٨م، والمؤتمر الحادي عشر في بودابست بهنغاريا ١٩٩٣م.

ومما يشير إلى ارتفاع معدلات الجريمة في بعض بلدان العالم ما ذكره الأستاذ "جبرت Gibert" النائب العمومي لإمارة موناكو أن نسبة الإجرام زادت بنسبة ٨,٥% من سنة ١٩٧٨م إلى سنة ١٩٧٩م، وأما ارتفاعت إجمالاً بنسبة ٣٩% من سنة ١٩٧٢م إلى سنة ١٩٧٩م.<sup>(٣)</sup>

كذلك كان معدل جرائم القتل والسطو والاختصاب والسرقة في الولايات المتحدة الأمريكية- رائدة التدابير العلاجية الحديثة- نحو ٥١٤,٨ لكل مائة ألف من السكان سنة

(١) د. رمسيس همام، علم مكافحة الإجرام: الوقاية- التوقيم- مؤتمرات الأمم المتحدة- مؤتمرات الجمعية الدولية لعلم الإجرام، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٣م)، ص ١٧٣ : ٣٣٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٨١.

(٣) المرجع السابق، ص ٩.

١٩٤٠م، ارتفع إلى ٤٨٢١,٤ سنة ١٩٧٤م، إذ كان عدد الجرائم المسجلة نحو ٦٧٧,٨٤٤ سنة ١٩٤٠م، ثم أخذت في الارتفاع إلى نحو ٥٥ مليوناً سنة ١٩٧٠م، وأكثر من عشرة ملايين سنة ١٩٧٤م.<sup>(١)</sup>

وفي إشارة إلى الخسائر التي يسببها انتشار الجرائم في المجتمعات ذكر الدكتور "مقداد بالجن" ما يلي:<sup>(٢)</sup>

"إذاً ألقينا نظرة عامة على الميزانيات المخصصة للحد من الجرائم، أو لمعالجة آثارها؛ من تخصيص أموال لشراء أسلحة، وأجهزة المراقبة وتجنيب رجال، ونفقات السجون والمحاكم، والأموال المسروقة من خزائن الدولة والأفراد، والخسائر الناتجة عن حرق المتاجر والبيوت، أو هدمها، وتعطيل المصانع أو حرقها، وجدنا أن خسائر الدول الكبرى تفوق ميزانيات الدول الصغرى، وإذا ضربنا مثلاً واحداً يُغني عن الكثير، فقد كانت جملته أمريكا من جراء الجرائم وانتشارها فيها - لسنة واحدة - ١٨ مليار دولار، ذلك بالإضافة إلى خسائر الأفراد".

من خلال كل ما سبق شعر الباحث بخطورة الجريمة، وبآثارها المدمر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات التي تنتشر فيها.

### ثانياً: الإحماس بأهمية نور الدين في الوقاية من الجريمة:

تعد القيم الدينية - بما تحمته من حب على البعد عن الرذائل والشور - حائط الصد الأول ضد الجريمة والسلوك الشرف، فهي المسئولة عن تكوين الزاجر الداخلي أو الضمير اليقظ لدى الفرد بما يحمله على احترام حقوق الغير، وعدم التعدي على أعراضهم، أو ممتلكاتهم.

ومما زاد الباحث إيماناً ببلور الدين في الوقاية من الجريمة ما حصل عليه من دراسات عربية وأجنبية تشير إلى الدور الفعال للدين في مجال الوقاية من الجريمة ومن هذه الدراسات ما يلي:

(١) د. صلاح عبد المعال، النمو الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية، مرجع سابق، ص ٧، عن:  
- Miners, Roger, E., Victim Compensations, lexington Books, massachusetts, U.S.A., 1978, P.97. See, Uniform Crime Reports, U.S.A.

(٢) د. مقداد بالجن، مرجع سابق، ص ٩٤.

في دراسة<sup>(١)</sup> حول أثر الدين في علاج الجريمة، هدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين مستوى تدين الأفراد وسلوكهم الإجرامي، وطُبقت هذه الدراسة على عينة من المساجين السعوديين، وكان من بين نتائج الدراسة، تدني مستوى النشأة الدينية لعينة المساجين.

وفي دراسة<sup>(٢)</sup> حول مدى فعالية السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية في الوقاية من الجريمة، توصلت نتائج الدراسة إلى أن السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية تتكون من ثلاث حلقات متسلسلة وهي: السياسة الاجتماعية، والسياسة التشريعية، والسياسة القضائية، وأوضح صاحب الدراسة احتواء هذه السياسات على دعائم بناء المجتمع الفاضل، وحماية هذا المجتمع عن طريق فرض العقوبات على الخارجين.

وفي دراسة<sup>(٣)</sup> حول العلاقة بين التدين والإجرام حاول الباحث التعرف على تلك العلاقة من خلال دراسةٍ محجيةٍ لخمسين دراسةً بحثيةً تناولت العلاقة بين التدين والإجرام، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الأفراد الأكثر تردداً على الكنيسة ذوو معدلاتٍ منخفضةٍ في ارتكاب الجرائم عن الأفراد الذين لا يترددون عليها على الإطلاق.

وفي دراسة<sup>(٤)</sup> حول العلاقة بين التدين ومعدلات الانتحار في الولايات المتحدة الأمريكية، اعتمد الباحث في دراسته هذه على دراسة الإحصاءات الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية أعوام: ١٩٧٢م، ١٩٧٤م، ١٩٧٧م، ١٩٧٨م، وبجانب معامل الارتباط بين معدلات الانتحار، والحضور إلى الكنيسة تبين أن التدين يحد من معدلات الانتحار.

(١) د. صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصبح، التدين علاج الجريمة، رسالة دكتوراة منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، سلسلة نشر الرسائل الجامعية (١٠)، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، ١٩٩٣م.

(٢) د. حمد عبيد الكبيسي، ولاية المجتمع من الجريمة والانحراف في ظل مبادئ الشريعة الإسلامية، مجلة الجامعة المستنصرية، العدد الخامس، السنة الخامسة، (بغداد: مكتبة دار السلام، ١٩٧٥م).

(3) Lee Eliss, Religiosity and Criminality Evidence and Explanations of Complex Relationships, Sociological perspectives, Oct., 1985, Vol.28, No.4, pp.501-520.

(4) William T. Martin, Religiosity and United States of Suicide Rates, 1972-1978. Journal of Clinical Psychology, sep.1984, Vol.40, No.5, pp.1166-1169.

وفي دراسة<sup>(١)</sup> حول دور التدين كضابط شخصي لدى الشباب ضد السلوك المحريف، استخدم الباحثان عيتين: إحداهما من طلاب المرحلة الثانوية. والأخرى من طلاب المرحلة الجامعية، دراسة طويلة استمرت ثلاث سنوات (١٩٧٠-١٩٧٢)، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة، وجود ارتباط موجب ذي دلالة إحصائية بين التدين ومدى التحكم في الشخصية، ووجود ارتباط سالب بين التدين والميل إلى الانحراف.

وفي دراسة<sup>(٢)</sup> حول أثر التدين في الحد من ظاهرة تعاطي المبررين بين الشباب، حاول الباحثان إجراء مقارنة بين عيتين من الشباب في مجتمع حضري، الأولى من ملينى المبررين، والأخرى من غير المدمنين، وقد أخذت العيتان من مجتمع السود، وأظهرت نتائج الدراسة أن الحضور إلى الكنيسة وممارسة الشعائر والأنشطة الكنسية يساعد على الحد من الإدمان في المجتمعات الحضرية.

وقد ورد في بر الأمين العام للأمم المتحدة عدة فقرات تشير إلى أهمية دور الدين في الوقاية من الجريمة، ومن هذه الفقرات ما يلي:<sup>(٣)</sup>

١ "إن عملية التحول الملحوظ إلى الرعة النبوية - أي إلى تقادم بعض المؤسسات الدينية، والتخلي عن المعتقدات الدينية - تساعد وتدعم في بعض الحالات فقدان القيم الاجتماعية التقليدية، والاستعاضة عنها بمواقف فردية وانتهائية، ومواقف تجريبية عملية. لقد لعب الدين دائماً - في بعض المجتمعات - دوراً هاماً في الضبط الاجتماعي بتحديد الفرد ما هو مباح، وما هو محرم، ولكن عندما تفقد المؤسسات الدينية سلطتها على الأفراد، ولا يظهر اعتقاد آخر قادر على تولى وظائف الضبط التي كان يقوم بها الدين حتى ذلك الحين، فقد يجد الأفراد أنفسهم متبليين لفاقدى الاتجاه، فيصبحون بسبب ذلك أكثر ميلاً إلى الانغماس في تصرفات لا اجتماعية، ومنحرفة، وجائحة".

(1) John Rohrbaugh and Richard Jessor, *Religiosity In Youth: A Personal Control Against Deviant Behavior.* Journal of Personality, Mar.1975, Vol.43, No.1, pp.136-155.

(2) Starlett R. Craig and Barry S. Brown, *Comparison of youthful Heroin Users and Non Users from one Urban Community.* The International Journal of The Addictions, 1975, Vol.10, No.1, pp.53-64.

(٣) الأمم المتحدة، مرجع سابق، فقرة رقم ٣٧، ص ٩ : ١٠، فقرة رقم ٥٠، ص ١٣.

٢) "ويدل أن للدين في كثير من البلدان أثراً مانعاً قوياً على السلوك المنحرف، والمعادي للمجتمع، وخاصةً عندما يوجد ارتباط وثيق بين العقائد والوصايا الدينية، والتشريع، ونظام العدالة الجنائية. وبالإضافة إلى ذلك يحمي الدين المؤسسات الأسرية من الآثار الحتمية للتغير الاجتماعي السريع، ويعطي عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها هذه المؤسسات محوراً يكسبها الشرعية".

وإذا كانت الدراسات الأجنبية السابقة قد تناولت أثر الدين المسيحي في الوقاية من الجريمة، فذلك لأن المسيحية هي دين الأغلبية في المجتمعات الأوروبية والأمريكية، والتي كانت مجال الدراسات الأجنبية التي اعتمد عليها الباحث. كذلك فقد وردت كلمة "الدين" في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لتشير إلى الدين على وجه العموم، لذلك سوف يلقى الباحث فيما يلي الضوء على أثر الدين الإسلامي في الوقاية من الجريمة.

بالإضافة إلى دراسي الدكتور "صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنع"، والدكتور "محمد عبد الكبيسي" اللذين توضحا أثر الدين الإسلامي، والشريعة الإسلامية في الحد من الجريمة -وقد سبق هديت عنهما- فإن الدلائل على أهمية دور الدين الإسلامي في الوقاية من الجريمة كثيرة ومتعددة.

للعلم السبب في عدم ازدياد معدلات الجريمة في الدول العربية بنفس المعدل الذي تزداد به معدلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية هو نمط مجتمعاتنا العربية بالقيم والضوابط الدينية التي ما زالت تعمل في توجيه سلوك كثير من الناس.<sup>(١)</sup>

وتزداد معدلات الجريمة زيادةً مضطربةً مع ازدياد الحضارة وال عمران في عصرنا الحالي في حين أن الحضارة الإسلامية في عصر النبي ﷺ قلَّ فيها الإجمام وصارت العلاقة بين معدلات ارتكاب الجريمة وتقدم الحضارة الإسلامية علاقةً عكسيةً فكلمة اتسعت الحضارة قلَّ الإجمام.<sup>(٢)</sup>

مما سبق تتضح أهمية الدين على وجه العموم، والدين الإسلامي على وجه الخصوص في مجال الوقاية من الجريمة.

(١) د. صلاح عبد المتعال، التغير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية، مرجع سابق، ص ٧.

(٢) الإمام/ محمد أبو زهرة، الجريمة في الفقه الإسلامي، (القاهرة: دار الفكر العربي، ب ت)، ص ١٥٩.

### ثالثاً: الإحساس بأهمية دور التربية عامة، والتربية الإسلامية خاصة في الوقاية من الجريمة:

مع ازدياد معدلات الجريمة في مصر اهديت وتنوع أساليبها، واعتمادها على العلم والتكنولوجيا، ازدادت مسؤولية مؤسسات التربية في مجال الوقاية من الجريمة. وقد شعر بهذه المسؤولية عددٌ من الباحثين في مجال التربية، وبالتالي فقد ظهرت عدّة دراسات تناولت العلاقة بين التربية والجريمة، ومن هذه الدراسات ما يلي:

ففي دراسة<sup>(١)</sup> حول "دور السياسة التربوية في الوقاية من الجريمة" ذكر الباحث أن التربية الوقائية تقوم على أربع ركائز هي: الأسرة، والدين، والقانون، والنظام التعليمي، وحلّص الباحث إلى وضع استراتيجية مقترحة لدور السياسة التربوية في الوقاية من الجريمة، واشترط الباحث أن تكون هذه الاستراتيجية جزءاً من خطة التنمية القومية ومتضمنةً بالضرورة في الخطط التربوية لوزارة التربية والتعليم.

وفي دراسة<sup>(٢)</sup> أخرى حول "التربية ودورها في نشر الوعي القانوني واستباب الأمن" يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة توضيح دور كلٍّ من الأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام في مجال نشر الوعي القانوني واستباب الأمن، وأوضح الدراسة أن هناك قصوراً في الدور الذي تقوم به المؤسسات التربوية في هذا المجال.

وفي دراسة<sup>(٣)</sup> حول "الدور التربوي لمؤسسات الإصلاح والتقويم في مصر" حاول الباحثان التعرف على الدور الذي تقوم به مؤسسات الإصلاح والتقويم في مصر في مجال تربية وعلاج وإصلاح الرّلاء، وتطبيق استبانة على الأخصائيين والضباط والجنود من جهة، وعلى عينية من الرّلاء من جهة أخرى، توصل الباحثان إلى تصور مقترح لتطوير الخدمات بهذه المؤسسات بحيث يقوم هذا التصور على عدة مبادئ تترجح تحت المحاور الآتية:

- (١) د. مصطفى رجب، دور السياسة التربوية في الوقاية من الجريمة، كلية التربية بسوهاج، جامعة أسيوط، ١٩٩٢م. وقد قدّم هذا البحث إلى المؤتمر العلمي الذي عقده رابطة التربية الحديثة بالمشاركة مع كلية التربية بجامعة المنصورة، في يوليو ١٩٩٢م.
- (٢) د. أحمد محمود محمد عبد المطلب، "التربية ودورها في نشر الوعي القانوني واستباب الأمن"، المجلة التربوية، كلية التربية بسوهاج، جامعة أسيوط، العدد الثاني، الجزء الأول، يناير ١٩٩٣م.
- (٣) د. فيصل الراوى طابع، د. سيد أحمد الطهطاوى، الدور التربوي لمؤسسات الإصلاح والتقويم في مصر، كلية التربية بسوهاج، جامعة أسيوط، ١٩٩٢م.

- ١) المعاملة داخل هذه المؤسسات. ٢) الخدمات الصحية.  
 ٣) الخدمات الرياضية. ٤) خدمات التدريب المهني.  
 ٥) الخدمات الثقافية. ٦) الخدمات الدينية.  
 ٧) الخدمات الاجتماعية.

ولا يمكن القضاء على الجريمة إلا بهذيب الروح العدوانية والتخفيف من سطوتها في نفوس الناشئة، ولا يتم ذلك إلا عن طريق التعليم والتربية، ولكن ليس بأي تعليم، أو بأي تربية، فالتعليم والتربية في أوروبا وأمريكا لم يُخلِّصا هذه الدول من الجريمة، بل على العكس من ذلك، فإن معدلات الجريمة في هذه الدول مرتفعة إلى حد كبير، لذلك يجب الاعتماد على التربية الإسلامية في قذيب الروح العدوانية في نفوس الناشئة.<sup>(١)</sup>

ويشير إلى أهمية اعتماد مؤسسات التربية على المنهج الإسلامي في التربية، ما توصلت إليه الدراسة التي أجراها الدكتور محمد حسين العمري<sup>(٢)</sup> حول دور التربية الإسلامية تجاه ظاهرة التطرف حيث ذكر: "أن التخلُّص من العنف الديني، وتكفير المجتمع، والاصطدام المستمر مع الشرطة، والأقليات المسيحية، يصعب تحمُّقه إلا بالعودة إلى شريعة الله، وتطبيق المنهج الإسلامي التمس بالوسطية داخل مؤسسات تربية الشباب الرسمية وغير الرسمية".

وفي دراسة<sup>(٣)</sup> حول أثر التربية الإسلامية في الحد من الجريمة، أسفرت نتائج الدراسة عن قيام التربية الإسلامية بدور فعال في الجانب الوراثي الخاص بالجريمة، وكذلك في مجال العوامل البيئية المساعدة على الانحراف.

وفي دراسة<sup>(٤)</sup> حول دور التربية الإسلامية في الضبط الاجتماعي، أسفرت نتائج الدراسة عن إمكانية قيام التربية الإسلامية بدور فعال في مجال الضبط الاجتماعي، وذلك من خلال الأسرة، والمدرسة، والمسجد، والإعلام الإسلامي.

(١) د. مفقود بالبحر، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٢) د. محمد حسين العمري، "التربية الإسلامية لمواجهة ظاهرة التطرف لدى بعض الشباب المصري ضرورة حتمية: لماذا؟ وكيف؟"، التربية وبناء الإنسان المصري، المؤتمر السنوي العاشر لقسم أصول التريفة، ٢١-٢٢ ديسمبر ١٩٩٣م، كلية التربية جامعة المنصورة.

(٣) د. حسن إبراهيم عبد العال "أثر التربية الإسلامية في الحد من الجريمة"، رسالة الخليج، العدد الرابع عشر، السنة الخامسة، (الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٨٥م).

(٤) د. رجب صديق سلطان، "تربية الإسلامية والضبط الاجتماعي"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنيا، ٩٨٥ -

وإيماناً من الباحث بأن الدين الإسلامي يتضمن من القيم والمبادئ التربوية ما يكفى لتهديب النفوس، وصلاحها، ومنعها من الانحراف والاعتداء وارتكاب الجرائم والآثام، وأن التربية بمؤسساتها المختلفة- الرسمية وغير الرسمية- يمكنها القيام بدور فعال في مجال الوقاية من الجريمة، إذا سلكت في ذلك مسلكاً إسلامياً، شرع الباحث في إجراء دراسة يظهر من خلالها الدور الذي يمكن أن تقوم به بعض مؤسسات التربية في الوقاية من الجريمة من منظور إسلامي.

ذلك لأن الاهتداء بروح التشريع الإسلامي لا يعنى الاقتصار على التشريعات الجنائية فقط، بل المقصود هو شمول روح العدالة والحرية بكل ما تحمسه هاتين الكلمتين من معنى في كل أنسجة الحياة على هدى من شريعة الله ودينه ووسائله الخالدة<sup>(١)</sup>!

وهناك كثير من المحاولات التي يقوم بها أعداء الأمة الإسلامية بغية تحطيم شباب هذه الأمة، فلهم يحاولون جعل الشهوات والملذات محور حياة الشباب المسلم، يحاولون الزج بهذا الشباب إلى تيارات الانحراف والجريمة، يشوهون صورة الإسلام في عقول أبنائه، ويقنعونهم بأن هذا الدين لا يصلح لهذا الزمان.

وقد ذكر "إبراهيم سعادة" بعض العبارات التي توضح مدى حقد هؤلاء على الإسلام، ومن هذه العبارات ما يلي:<sup>(٢)</sup>

• قال أحد المبشرين لاتباعه: "إن مهمتكم أن تخرجوا الابن المسلم من الإسلام، ليصبح بمد ذلك مخلوقاً، لا صلة له بالله، وبالتالي لا صلة تربطه بالأخلاق التي تعتمد عليها الأمم في حياتها، وبذلك تكونون بملككم هنا طليعة الفتح الاستعماري في البلاد الإسلامية، ولا تنسوا أنكم قد نجحتم في قينة جميع العقول في هذه البلاد لقبول السر في الطريق الذي سعيتم له، ألا وهو إخراج المسلم من إسلامه.

• وقد جاء على السنة بعض زعماء اليهود: "يجب أن نعمل جادين لإفساد أبناء المسلمين بالتركيز على العلاقات الجنسية، وتركيزها في نفوسهم، وتزينها لهم، لتهاجر في النهاية أخلاقهم، ليقى هؤلاء الأبناء مقطوعي الصلة عن دينهم، ويصبح أكبر همهم إرواء غرائزهم، وعند ذلك نسيطر عليهم، ونترع قيادتهم، وبعدها يمكننا إبادتهم وإذلالهم."

(١) د. صلاح عبد المتعال، التغيير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية، مرجع سابق، ص ٧

(٢) إبراهيم سعادة، الإسلام وتربية الإنسان، ط ١، (الأردن: مكتبة المنار، ١٩٨٥)، ص ١٧٤ ١٧٥

• ويقولون: "إن كاساً وغانيةً، يعملان في تحطيم الأمة المحمدية أكثر مما يفعله ألف مدفع، فأغرقوها في حب المادة والشهوات".

وعليه فالنشى المسلم في حاجة إلى تربيته ليكون أساسها الدين الإسلامي، حتى يشب هذا النشى وقد رسخت في نفسه مجموعة من المبادئ الإسلامية التي تحميه من أن يغمس في المذات والشهوات، والشورور والآثام، وكل ما يؤدي به إلى الانحراف والجريمة.

والحديث السابق يعني حاجة النشى إلى تربيته إسلامية، فالترية الإسلامية تُعرف على أنها النظام التربوي القائم على الإسلام بمعناه الشامل.<sup>(١)</sup>

والقضاء على الروح الإجرامية في نفوس الأفراد لا يتحقق إلا عن طريق القضاء على الروح العدوانية ثم غرس الروح الحيرة، وتكوين الوعي لدى الناشئة بخطورة الجريمة وسوء عاقبتها، وإقناعهم إقناعاً تاماً بضرورة الالتزام بالقيم الأخلاقية، ولا يتم كل هذا إلا عن طريق الترية الإسلامية، ذلك لأن أنواع الترية الأخرى الساندة في أوروبا وأمريكا لم تستطع حتى وقتنا هذا القضاء على مشكلة الجريمة في هذه الدول، بل إن معدلات ازدياد الجريمة في هذه الدول تفوق نظيراتها في أي مكان آخر.<sup>(٢)</sup>

### خصائص معالجة الترية الإسلامية لمشكلة الجريمة:

ذكر الدكتور "مقداد ياجن" عدة خصائص تميزها الترية الإسلامية عما سواها من أنواع الترية في مجال الوقاية من الجريمة، ومن هذه الخصائص ما يلي:<sup>(٣)</sup>

- ١) اتخاذها أسلوب وقاية جنسية من الجريمة.
- ٢) تطهيرها للنفوس من جرائم الجرائم المختلفة.
- ٣) تكوينها وقياً داخلياً ملازماً لكل إنسان يراى الله ولا يفارقه.
- ٤) إعداد بيئة اجتماعية خالية من عوامل الإجرام ومكافحة له.

(١) د. زغلول واسب النجار، "أزمة الصلح المعاصر وحلها الإسلامية"، المسلم المعاصر، العدد ١٢، (بيروت: مؤسسة المسلم المعاصر، ١٩٧٧)، ص ١٠٨.

(٢) د. مقداد ياجن، منايع مشكلات الأمة الإسلامية والعالم المعاصر ودور الترية الإسلامية وقبحها في معالجتها، سلسلة كتاب تربيته، العدد الثاني، ط ١، (الرياض: دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، ١٩٩١)، ص ٩٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٩٩.

- ٥) استخدامها كافة الأساليب والوسائل التربوية في ضوء معايير التربية الإسلامية.
- ٦) بناء شخصيات قوية محصنة ضد الجرائم وتمسكة بالقيم الأخلاقية.
- ٧) تكوين الوعي الكامل لدى أفراد المجتمع بمدى خطورة انتشار الجرائم وتبصيرهم بكامل عواقبها وأضرارها، والحسانر المادية والاجتماعية والفردية الناجمة عن انتشارها.

والمؤسسات التربوية التي يتناول الباحث دورها في الوقاية من الجريمة من منظور إسلامي هي: الأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، وجماعة الرفاق. ولم يحدد الباحث نوعية معينة من الجرائم بحيث تسمى هذه المؤسسات التربوية لتجنب المجتمع شرها، وذلك إيماناً من الباحث بأنه إذا استطاعت تلك المؤسسات التربوية باعتمادها على النهج الإسلامي أن تقلل من الروح العدوانية، وأن تبني شخصيات الأفراد بناءً أخلاقياً قوياً، لوف بنذ هؤلاء الأفراد بطبيعتهم جميع صور الانحراف والسلوك الإجرامي.

وزاد من إيمان الباحث بعدم جدوى تحديد نوعية معينة من الجرائم، أن الدراسات التي أجريت في مجال دور التربية الإسلامية في الوقاية من الجريمة تشابه في المنهج الإسلامي في الوقاية من الجريمة؛ فالتشابه واضح بين أسلوب الوقاية من الإدمان، وأسلوب الوقاية من جرائم الجنس، وأسلوب الوقاية من التنطرف. ويرجع السبب في ذلك إلى إجماع الباحثين على أن الوقاية تكمن في خلق الشخصية المسلمة التي تتخذ من مبادئ الإسلام أسلوب حياة فبعد بطبيعتها عن جميع صور الانحراف.

### تحديد مشكلة البحث:

- من خلال العرض السابق للإحساس بمشكلة البحث يمكن القول:
- ١) الجريمة معضلة اجتماعية خطيرة.
  - ٢) إمكانية قيام مؤسسات التربية بدور ما في مجال الوقاية من الجريمة.
  - ٣) ضرورة اعتماد مؤسسات التربية على النهج الإسلامي في الوقاية من الجريمة.
- وعليه يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما دور بعض مؤسسات التربية في الوقاية من الجريمة من منظور إسلامي؟

والإجابة عن السؤال السابق تتطلب الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

- ١) ما أهم النظريات المقرة للسلوك الإجرامي؟
- ٢) ما الجوانب الأخلاقية في التشريع الجنائي الإسلامي؟

٣) ما الدور التربوي الذي يمكن أن تقوم به كل من الأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، وجماعة الرفاق، في الوقاية من الجريمة من منظور إسلامي؟

### أهمية البحث:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الجريمة والوقاية منها، واختلفت هذه الدراسات في تناولها لهذا الموضوع حسب مجال دراسة كل منها؛ فالدراسات في مجال القانون والتشريع الجنائي وما يخص علم الإجرام وعلم العقاب، ركزت على أثر العقوبات في الردع والوقاية من الجريمة، والدراسات في مجال العلوم الاجتماعية مثل علم الاجتماع، وعلم الاجتماع الجنائي، وعلم النفس الجنائي ركزت على تفسير العوامل المؤدية إلى السلوك الإجرامي، والدراسة الحالية تركز على دور التربية المحمّدة على المنهج الإسلامي في مجال الوقاية من الجريمة، وعلى ذلك تلخص أهمية البحث في النقاط الآتية:

- ١) التعرف على التفسير الإسلامي للسلوك الإجرامي.
- ٢) إبراز الجوانب الأخلاقية للتشريع الجنائي الإسلامي.
- ٣) إبراز سمات وميزات التربية الإسلامية التي تتميز بها عما سواها من أنواع التربية الأخرى.
- ٤) التعرف على الدور الذي يمكن أن تقوم به بعض مؤسسات التربية في مجال الوقاية من الجريمة بالاعتماد على المنهج الإسلامي في التربية.

### المستفيدون من البحث:

- ١) مضموا المناهج الدراسية بوزارة التربية والتعليم.
- ٢) القائمون على العملية الصليحية في مؤسسات التربية الرسمية.
- ٣) القائمون على المؤسسات الإعلامية.
- ٤) المراكز المتخصصة في العلوم الاجتماعية والجنائية.
- ٥) المراكز العلمية والثقافية الإسلامية.
- ٦) الآباء والأمهات وأولياء الأمور.

### منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لخاصته للدراسة الحالية لكونها دراسة نظرية تحليلية، وقد استخدم الباحث ذلك المنهج ل:

- ١) التعرف على الجوانب الأخلاقية للتشريع الجنائي الإسلامي.  
 ٢) وصف وتحليل الدور الذي يمكن أن تقوم به بعض مؤسسات التربية في مجال الوقاية من الجريمة من منظور إسلامي.  
 ٣) التعرف على مميزات التربية الإسلامية عما سواها في مجال الوقاية من الجريمة.

### مصطلحات البحث:

#### ١- الجريمة Crime:

##### • المعنى اللغوي:

جاء في مختار الصحاح أن الجرم والجريمة: الذنب، وجرم بمعنى كذب.<sup>(١)</sup>  
 وجاء في لسان العرب أن الجرم: التعدي أو الذنب، وهو مصدر الجارم أو الجاني، والجارم الذي يجرم نفسه وقومه شراً، وفلان له جريمة أي له جرم، والجريمة بمعنى الكاسبة.<sup>(٢)</sup>  
 وعلى ذلك فالجريمة في معناها اللغوي تنهى إلى: "أما فعل الأمر الذي لا يتحسّن، ويهجن"، وأن الجرم هو الذي يقع في أمر غير متحسّن مصراً عليه، متعمداً فيه لا يحاول تركه، بل لا يرضى بتركه، وذلك لتحقيق معنى الوصف، إذ أن معنى الوصف يقتضى الاستمرار.<sup>(٣)</sup>

##### • المعنى في الاصطلاح:

#### أ- في الشريعة الإسلامية:

تُعرف الجريمة إسلامياً على أنها "فعل ما في الله عنه، وعصيان ما أمر الله به"، أو بعبارة أعم "عصيان ما أمر الله به بحكم الشرع الشريف"، وتعريف الجريمة على هذا النحو يكون مرادفاً لتعريف الفقهاء لها بأنها: "إتيان فعل محرم معاقب على فعله، أو ترك فعل معاقب على تركه".<sup>(٤)</sup>

(١) الإمام/ الرازي (الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي)، مختار الصحاح، القاهرة: دار الفكر العربي، ب ت، ص ١٢٥: ١٢٦.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، القاهرة: دار المعارف، ب ت، ص ٦٠٤: ٦٠٥.

(٣) الإمام/ محمد أبو زهرة، الجريمة مرجع سابق، ص ٢٣: ٢٤.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٤.

### ب- في القانون الوضعي:

يمكن القول بأن الجريمة في نظر علماء القانون هي: "كل خروج على القانون الذي بتة هيئة سياسية خاصة، حدثت بمقتضاه حالات المسؤولية وشروط العقوبة، ولا بد في هذه الحالة من وجود هيئة قضائية تشرف على تنفيذ القانون".<sup>(١)</sup>

والجريمة في قانون العقوبات هي: "الفعل أو الترك الذي نص القانون على عقوبة مقررته له" وبمقتضى ذلك القانون لا يُعتبر الفعل جريمة إلا إذا كانت ثمة نص على العقاب، ولا عقاب بغير نص.<sup>(٢)</sup>

### ٢- الوقاية Prevention:

#### • المعنى اللغوي:

وقى: وقاه الله ولياً ووقايةً ووقيةً: صانه، ووقيت الشيء أقيه إذا صته وسعرتة عن الأذى.<sup>(٣)</sup>

#### معنى في الاصطلاح:

ويُقصد بالوقاية من الجريمة "منع قيام الشخصية الإجرامية" وبعبارة أوضح فإنها تعنى القضاء على الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة، ولذلك فهي مرتبطة بشكل وثيق بموضوع السبب في السلوك الإجرامي وهذا هو لب موضوع "علم الجريمة".<sup>(٤)</sup> وتتضمن الوقاية بمجهاها المحدد حماية الفرد من جميع الأفعال الخطرة، ومن مظاهر السلوك السيئ الذي يمكن وصفه بصفة الجناح أو الانحراف.<sup>(٥)</sup>

وقد فرّق الدكتور "رمسيس هنام" بين الوقاية والتقوم بقوله: "فالمقصود بالوقاية منع الجريمة من الوقوع أصلاً، بينما المقصود بالتقوم منع الجريمة من الوقوع مرةً أخرى بعد أن سبق وقوعها مرة، وبالتالي ينطوي التقوم هو الآخر على معنى الوقاية".<sup>(٦)</sup>

(١) د. محمد أبو حسان، مرجع سابق، ص ١٥٩ : ١٦٠.

(٢) (الإعلام) محمد أبو زهرة، الجريمة، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٣) ابن منظور، مرجع سابق، المجلد السادس، ص ٤٩٠١.

(٤) د. محمد أبو حسان، مرجع سابق، ص ١٢٦.

(٥) د. نجوى حافظ، "الاتجاهات الحديثة في الوقاية من الجريمة"، مجلة الجناية القومية، العدد ٣، المجلد ٢٣.

١٩٨٠م، ص ١٣.

(٦) د. رمسيس هنام، مرجع سابق، ص ٢٦.

والذي يحه الباحث بالوقاية في دراسته الحالية هو منع ظهور السلوك الإجرامى أو السلوك المحرف عامةً وفقاً لجرثته أو حرثته الشريعة الإسلامية، حتى ولو لم يمس القانون الوحى على عقوبة عليه.

### ٣- الإسلام:

الإسلام في اللغة الاتقاد والإسلام من الشريعة بتقدير الخضوع، وإظهار للشريعة التزام ما أتى به النبي ﷺ وبذلك يُحقن الدم ويُستلع الكبرياء<sup>(١)</sup> وفي هنا إشارة إلى أن الإسلام يعنى حب القرد لربه إلى الحد الذى يحمله يعلم نفسه وقائه إليه تعالى.

وقبل أصل الإسلام ل اللغة العرف، فقبل العلم مسلم لأنه تراء من كل شى إلا الله<sup>(٢)</sup>

### خطة المسير فى البحث:

جاءت فصول الدراسة متكاملة بحيث تغطى في النهاية إجابات للأئلة التى تغطى مشكلة البحث على النحو التالى:

للإجابة عن السؤال الأول الذى يعلق بأهم النظريات المقرة للسلوك الإجرامى خصص الباحث الفصل الثمن من هذه الدراسة وعنوانه: بعض النظريات المقرة للسلوك الإجرامى.

وللإجابة عن السؤال الثانى الذى يدور حول الجواب الأخلاقية للتشريع الجنائى الإسلامى خصص الباحث الفصل الثالث من هذه الدراسة وعنوانه: الجواب الأخلاقية للتشريع الجنائى الإسلامى.

أما بالنسبة للسؤال الثالث من هذه الدراسة والذى يدور حول الدور الإسلامى الذى يمكن أن تقوم به كل من الأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، وجماعة الرفاق، في مجال الوقاية من الجريمة، فقد خصص الباحث أربعة فصول للإجابة عن هذا السؤال هى:

أ- الفصل الرابع وعنوانه: الدور التربوى للأسرة في مجال الوقاية من الجريمة من منظور إسلامى.

(١) ابن منظور، مرجع سابق، المجلد الثالث، ص ٢٠٨٠.

(٢) الإمام/ ابن حزم الأندلسى (أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم) ٤٥٦هـ، الأصول والقروع،

الجزء الأول، الجزء الثمن، ط ٩، (بعوت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٤م)، ص ٨.

ب- الفصل الخامس وعنوانه: الدور التربوي للمدرسة في مجال الوقاية من الجريمة من منظور إسلامي.

ج- الفصل السادس وعنوانه: الدور التربوي لوسائل الإعلام في مجال الوقاية من الجريمة من منظور إسلامي.

د- الفصل السابع وعنوانه: الدور التربوي لجماعة الرفاق في مجال الوقاية من الجريمة من منظور إسلامي.

ثم خصص الباحث فصلاً مغلماً ليشمل ملخص النتائج، والتوصيات، ويختم الباحث دراسته بثبوتٍ لأهم المراجع العربية والأجنبية التي رجع إليها.

#### الدراسات السابقة:

لاحظ الباحث من خلال اطلاعه على العديد من الرسائل العلمية أن معظم الباحثين يخصص فصلاً مغلماً للدراسات السابقة ثم تنقطع علاقة دراسته بالدراسات السابقة، وهذا ما لا يفضله الكثيرون، لذلك سيجادل الباحث توظيف الدراسات السابقة بحيث يستشهد بنتائج دراسة معينة متى دعت الحاجة لذلك.

ولكن حتى يُيسرَ الباحث على التصفح هذه الرسالة معرفة إلى أي الدراسات السابقة رجع الباحث وفي أقل وقتٍ ممكنٍ، سوف يخصص الباحث جزءاً مغلماً يعرض فيه لما استُخدم منه من دراساتٍ سابقةٍ، ولكنه لن يقتصر على ذلك فحسب بل يتعدى ذلك إلى توظيف تلك الدراسات لخدمة دراسته الحالية وبالتالي يكون قد أخذ بالحسنيين.

ويلاحظ من خلال العرض التالي للدراسات السابقة أن الباحث قد أسهب - على غير المألوف - في تناول بعض هذه الدراسات مثل: دراسة الدكتور "صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع"، ودراسة الدكتور "مصطفى رجب"، وذلك لصلته هاتين الدراستين الوثيقة بموضوع الدراسة الحالية.

## أولاً: الدراسات العربية:

(١) دراسة حمد عبيد الكبيسي، (١٩٧٥): (١)

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار مدى فاعلية السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية في وقاية المجتمع من الجريمة والانحراف، وفي سبيل الباحث إلى إظهار تلك الفاعلية ذكر أن السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية تتكون من ثلاث حلقات متسلسلة، كل حلقة مرتبة في الحكم والاعتبار على التي قبلها مما يوضح أن الفقه الجنائي الإسلامي يمثل وحدة متكاملة لا يصح تطبيق بعضه دون البعض الآخر لأن ذلك يفسد أهدافه، ويطمس آثاره ويأتي على جوانب الحكمة فيه.

وقد ذكر الباحث أن الفقه الإسلامي قد رتب على ضرورة توفر جميع الحلقات آنساراً فقهيةً محددةً من حيث الحكم بالعقوبة أو عدم الحكم بها تبعاً لتسرب الخلل إلى حلقة من تلك الحلقات، وهذه الحلقات هي:

- ١- السياسة الاجتماعية.
- ٢- السياسة التشريعية.
- ٣- السياسة القضائية.

وقد عرض الباحث للسياسات السابقة بما يوضح احتوائها على دعائم بناء المجتمع الفاضل، وحماية هذا المجتمع عن طريق العقوبات التي تفرضها الشريعة على الخارجين عليها، ودور القضاء في حسن معاملة المجرم والنظر إلى ظروفه الخاصة التي دعت إلى ارتكاب الجريمة، وإثبات مبدأ تفريد العقاب.

يتضح مما سبق تركيز هذه الدراسة على إظهار مميزات السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية مما يحمل على الحث على استخدامها في ساحات القضاء، وجعل الشريعة الإسلامية هي مصدر القوانين بما يحقق الوقاية من الجريمة. إلا أن هذه الدراسة لم تعرض مطلقاً لدور مؤسسات التربية في هذا المجال، أو كيفية إفادة تلك المؤسسات التربوية من هذه المميزات التي تتمتع بها السياسة الجنائية في التشريع الإسلامي، وهذا ما يميز الدراسة الحالية عن تلك الدراسة.

(١) د. حمد عبيد الكبيسي، "ولاية المجتمع من الجريمة والانحراف في ظل مبادئ الشريعة الإسلامية"، مجلة الجامعة المستنصرية، العدد الخامس، السنة الخامسة، بغداد: مكتبة دار السلام، ١٩٧٥م.

(٢) دراسة د. نجوى حافظ (١٩٨٠):<sup>(١)</sup>

هدفت هذه الدراسة المعنونة "الاتجاهات الحديثة في الوقاية من الجريمة" إلى التعرف على بعض الأساليب الحديثة التي يمكن استخدامها في مجال الوقاية من الجريمة، وقد ذكرت الباحثة أن الأساليب الحديثة في مجال الوقاية من الجريمة تعتمد على دعامتين أساسيتين هما:

١- تغيير بيئة الطفل:

وذلك بتحويل بيئة الطفل الحالية أو نقله إلى بيئة أخرى، حيث يُنقل الأطفال صغار السن إلى ما يسمى بالأسر البديلة، أما الأطفال الكبار فينقلون إلى مؤسسات مكنية Institutional homes وهي تشبه المدارس الداخلية.

٢- جهود وقائية تعمل داخل بيئة الطفل:

وتتم هذه الجهود داخل البيئات السكنية التي يعيش فيها الأطفال الجامعون مع عائلاتهم، وتقوم بهذه الجهود بعض الجماعات الدينية، ومنظمات الشباب ومراكز الجماعة والمراكز الترفيهية العامة.

وعليه فقد أبرزت هذه الدراسة بعض الاتجاهات الحديثة في الوقاية من الجريمة، وركزت بصفة خاصة على الاتجاهات الأمريكية، فذكرت بعض البرامج الوقائية التي طبقت في ولاية نيو جيرسي، ومنطقة شيكاغو، إلا أن هذه الدراسة لم توضح كيفية الاستفادة من هذه الأساليب والبرامج بما يلائم بيئة العربية والإسلامية، كما لم تشر الدراسة بصورة واضحة إلى دور مؤسسات التربية المختلفة في الوقاية من الجريمة على وجه العموم، أو استخدام النهج الإسلامي في ذلك على وجه الخصوص.

(٣) دراسة د. حسن إبراهيم عبد العال (١٩٨٥):<sup>(٢)</sup>

حاول الباحث في هذه الدراسة إبراز دور التربية الإسلامية في الحد من الجريمة حيث ذكر أن للتربية الإسلامية دوراً فعالاً في الجانب الوراثي الخاص بالجرم وما قد يرثه عن أبويه من

(١) د. نجوى حافظ، "الاتجاهات الحديثة في الوقاية من الجريمة"، مجلة الخنائية القومية، العدد ٣، المجلد ٢٣، ١٩٨٠م.

(٢) د. حسن إبراهيم عبد العال، "أثر التربية الإسلامية في الحد من الجريمة"، رسالة الخليج العربي، العدد الرابع عشر، السنة الخامسة الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٨٥م.

عوامل مهتة للجرمة، وتعرض الباحث كذلك لدور التربية الإسلامية تجاه العوامل البيئية المساعدة على الانحراف، مثل إهمال التربية والتهديب خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

ففيما يتعلق بالوراثة تناول الباحث دور التربية الإسلامية في التكوين الأساسي للفرد، وركز هنا على صحة الأبوين وسلامتهما من الأمراض وعدم تعاطيهما للمخدرات وخصوصاً الأم أثناء فترة الحمل.

أما فيما يتعلق بعناية التربية الإسلامية بالتنشئة الاجتماعية فقد أشار الباحث إلى دور الأسرة المسلمة في الوقاية من الجريمة عن طرق توليد الجو الاجتماعي والنفسى الصالحين لعملية التطبيع والتنشئة الاجتماعية.

ويتضح مما سبق أن هذه الدراسة لم تتناول من مؤسسات التربية سوى الأسرة، ولم تعرض لدور وسائل الإعلام أو مؤسسات التربية الرسمية أو جماعة الرفاق في الحد من الجريمة، وهذا ما يميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة.

#### (٤) دراسة د. رجب صديق سلطان (١٩٨٥م):<sup>(١)</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ١) ما العلاقة بين التربية الإسلامية والضغط الاجتماعي؟
- ٢) ما الدور الذي يمكن أن تقوم به التربية الإسلامية بمعناها الشامل في تحقيق الضغط الاجتماعي؟
- ٣) ما أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين التربية المعاصرة والتربية الإسلامية في مجال الضغط الاجتماعي؟

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة، وتوصل إلى عدة نتائج أهمها ما يلي:

- ١- تتميز التربية الإسلامية عن غيرها من أنواع التربية الأخرى بعدة خصائص منها على سبيل المثال: أنها أكثر حرصاً على الأخلاق وإعداد المواطن الصالح، ومخاطبة الملكات النفسية في الإنسان واستهدافاً لمساعدة الفرد، كما أنها تتم بالاستمرارية وتعمل على تربية المتحصّر.

(١) د. رجب صديق سلطان، "التربية الإسلامية والضغط الاجتماعي" رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية

٢- يمكن للتربية الإسلامية القيام بدورها في مجال الضبط الاجتماعي من خلال الأسرة والمدرسة، والمسجد، والإعلام الإسلامي.

٣- أن وسائل الضبط الاجتماعي الإسلامية أكثر فعالية من نظيراتها الوضعية لأنها تراعي جميع طبقات المجتمع، ولاشتغالها على الجانب الوقائي، كما أنها تجعل كل فرد رقيقاً على نفسه.

ثم تحدث الباحث عن أفضلية الدين الإسلامي على سائر الأديان، وعن اعتماد الضبط الاجتماعي في الإسلام على الحبة.

كما سبق يتضح أن هذه الدراسة تشبه الدراسة الحالية في تناولها لأثر الدين الإسلامي في الوقاية من الجريمة والانحراف، إلا أن الدراسة الحالية تعد أكثر تركيزاً على دور التربية عن هذه الدراسة، ذلك لأن الدراسة السابقة تناولت الضبط الاجتماعي من حيث دور التربية الإسلامية في تحقيقه، وعليه فقد تناول الباحث وسائل الضبط الاجتماعي في الإسلام وهي:

١- الدين.

٢- القيم الاجتماعية والعرف.

٣- القانون الإسلامي (الشريعة الإسلامية).

٤- الرأي العام المسلم.

٥- مؤسسات التربية والضبط الاجتماعي في الإسلام.

وعليه فقد شغلت مؤسسات التربية في هذه الدراسة محوراً من حصة محاور رئيسية، أي أنها تمثل جزءاً من هذه الدراسة، في حين أن مؤسسات التربية في الدراسة الحالية تمثل جوهر الدراسة الوحيد، مما يعطى فرصة أكبر للتركيز على دورها في مجال الوقاية من الجريمة.

#### (٥) دراسة د. محمد محمد محمد المهدي (١٩٩١):<sup>(١)</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور كلٍ من الأسرة والمدرسة في مواجهة مشكلة الإدمان في ضوء الفكر التربوي الإسلامي، وقد تناول الباحث أنواع المخدرات وأضرارها والعوامل المؤدية إلى تعاطيها وإدمانها وحكم الشريعة الإسلامية في الخمور والمخدرات، وكذلك المبادئ التربوية التي يمكن استنباطها من أحكام الشريعة الإسلامية في الخمور والمخدرات،

(١) د. محمد محمد محمد المهدي، "دور الأسرة والمدرسة في مواجهة مشكلة الإدمان في ضوء الفكر التربوي

الإسلامي"، رسالة دكتوراة، كلية التربية، جامعة المنيا، ١٩٩١م.



الإصلاح والتقويم في مصر أن تقوم بوضع العديد من المبادئ التي تندرج تحت سبعة محاور رئيسية هي:

- ١) المعاملة داخل مؤسسات الإصلاح والتقويم في مصر.
- ٢) الخدمات الصحية.
- ٣) خدمات التدريب المهني.
- ٤) الخدمات الرياضية.
- ٥) الخدمات الثقافية.
- ٦) الخدمات الدينية.
- ٧) الخدمات الاجتماعية.

وأشارت المعالجات الإحصائية في هذه الدراسة إلى ضعف مستوى الخدمات الدينية في هذه المؤسسات؛ حيث لا يوجد أحد علماء الدين في الجن بصفة مستمرة، كما أن هناك نقصاً في المحاضرات الدينية، ولا توجد حلقات لحفظ القرآن الكريم، كما لا توجد دروس في الفقه والحديث الشريف.

ويؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تتناول سوى سجنًا واحدًا هو سجن القناطر الخيرية كما أن عدد أفراد العينة يُعد قليلاً حيث لم تطبق الاستبانة إلا على ستين سجيناً.

#### (٧) دراسة د. مصطفى رجب (١٩٩٢ م):<sup>(١)</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يمكن أن تقوم به السياسة التربوية في الوقاية من الجريمة، وذكر الباحث في عرضه للدور السياسة التربوية في الوقاية من الجريمة الركائز التي تقوم عليها التربية الوقائية وهي:

- ١- الأسرة.
- ٢- الدين.
- ٣- القانون.
- ٤- النظام التعليمي.

(١) د. مصطفى رجب، دور السياسة التربوية في الوقاية من الجريمة، كلية التربية بسوهاج، جامعة أسيوط، ١٩٩٢ م.

وقد قُدم هذا البحث إلى المؤتمر العلمي الذي عقده رابطة التربية الحديثة بالمشاركة مع كلية التربية بجامعة المنصورة في يوليو ١٩٩٢ م.

وخلص الباحث من دراسته بوضع استراتيجية مقترحة لدور السياسة التربوية في الوقاية من الجريمة، وأشار الباحث إلى ضرورة أن تكون هذه الاستراتيجية جزءاً من خطة التنمية القومية ومضمنة بالضرورة في الخطط التربوية لوزارة التربية والتعليم.

وفي بداية الحديث عن هذه الاستراتيجية أشار الباحث إلى ضوابط التخطيط التربوي الوقائي، وكذلك الاعتبارات التي ينبغي مراعاتها عند وضع خطة للتربية الوقائية، وقد حدد الباحث معالم تلك الاستراتيجية في الآتي:

- ١- تخصيص جهاز في وزارة التربية يعنى بالوقاية من الجريمة. وقد فصل الباحث ما ينبغي أن يوكل إلى هذا الجهاز من اختصاصات.
- ٢- دور مدير المدرسة في تحقيق خطة التربية الوقائية.
- ٣- استثمار امكانيات المدرسة لخدمة التربية الوقائية:

وهنا أشار الباحث إلى ضرورة استثمار العناصر التالية:

- أ- المادة الدراسية.
- ب- الوسائل التعليمية.
- ج- الإذاعة المدرسية.
- د- المكتبة المدرسية.
- هـ- الرحلات المدرسية.
- و- الرعاية المدرسية للتلاميذ لوقايتهم من الجريمة.
- ز- ضرورة توفير مرشد نفسي للأطفال للتحرفين أو المرشحين للتحرف في كل مدرسة.
- ٤- التركيز على دور وسائل الإعلام في الوقاية من الجريمة.

وأخيراً يرى الباحث أن هذه الدراسة نجحت في وضع استراتيجية متكاملة إلى حد كبير لدور السياسة التربوية في الوقاية من الجريمة، إلا أن هذه الاستراتيجية ليست معقدة على الدين بالدرجة الأولى، لذلك فإن النواصير الحالية تحاول وضع سياسة تربوية مبنية بالدرجة الأولى على الدين الإسلامي بحيث تكون صالحةً لأمساحات التربية الرسمية وغير الرسمية.

#### (٨) دراسة د. أحمد محمود عبد المطلب (١٩٩٣):<sup>(١)</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي يمكن أن تلعبه التربية في مجال نشر الوعي القانوني واستباب الأمن، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لإبراز هذا الدور.

(١) د. أحمد محمود عبد المطلب، "التربية ودورها في نشر الوعي القانوني واستباب الأمن"، مجلة التربية،

كلية التربية بسوهاج، جامعة أسيوط، العدد الثامن، الجزء الأول، يناير ١٩٩٣ م.

وقد تناول الباحث دور التربية في هذا المجال من خلال دور كلٍ من الأسرة والمدرسة، ووسائل الإعلام، وكان من نتائج هذه الدراسة ما يلي:

١- فيما يتعلق بدور الأسرة:

أ) أوضحت نتائج الدراسة أن خروج بعض الناس على القوانين والقواعد لا يعنى وجود خللٍ أو قصورٍ فيها بقدر ما يعنى تراجع الأسرة عن دورها في نشر الوعي القانوني.

ب) دور الأسرة دورٌ أساسي يقف جنباً إلى جنبٍ مع دور علماء الاجتماع، وعلماء النفس والمتخصصين في علمي الإجرام والعقاب، ويمثل هذا الدور فيما تقوم به الأسرة من تنشئةٍ خلقيةٍ ورعايةٍ بدنيةٍ وصحيةٍ ونفسيةٍ، وتعليم الأبناء كيفية التعامل مع الآخرين وضوابط تلك المعاملة.

٢- فيما يتعلق بدور المدرسة:

على المدرسة أن تتم دور الأسرة في مجال تهذيب الأخلاقيات والسلوكيات، وعليها أيضاً أن تحت التلاميذ على التعاون مع مسؤلي الأمن في محاربة السلوك المنحرف والتلغيع عن المجرمين، وأن توظف المناهج الدراسية بما يحقق هذا الغرض.

٣- فيما يتعلق بدور وسائل الإعلام:

ضرورة اشتمال المجالات والصحف والكتب وغيرها على المعارف القانونية والأمنية، وكذلك ابتعاد وسائل الإعلام عن أفلام العنف والشغب، والعمل على إزالة مشاعر الكراهية بين المواطنين ورجال الأمن بما يضمن تحقيق التعاون بينهما.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في إبراز دور بعض مؤسسات التربية في الوقاية من الجريمة، حيث يمثل الوعي القانوني ركيزةً أساسيةً من الركائز التي يحمدها في مجال الوقاية من الجريمة، إلا أن الدراسة الحالية تحاول إظهار أثر الدين الإسلامي في هذا المجال.

(٩) دراسة د. صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع (١٩٩٣م).<sup>(١)</sup>

هدفت هذه الدراسة المعنونة "التعنين علاج الجريمة" إلى معرفة طبيعة العلاقة بين مسرى تعنين الأفراد وسلوكهم الإجرامي، وذلك عن طريق الدراسة الارتباطية المقارنة بين مجموعتين

(١) د. صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع، التعنين علاج الجريمة، رسالة دكتوراه منشورة، السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة نشر الرسائل الجامعية (١٠)، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، ١٩٩٣م.

من الذكور السعوديين، تكون إحداها من أفراد ارتكبو جرائم جنائية ومودعين في السجن بمدينة الرياض، والأخرى عبارة عن مجموعة من الأفراد الذكور السعوديين خارج السجن ولم يرتكبو جرائم جنائية من نفس المدينة.

كما هدفت هذه الدراسة إلى إجراء دراسة حالة لبعض المساجين للتعرف على أسباب سلوكهم الإجرامي وعلاقته بمسرى التدين لديهم.

راعى الباحث أن تكون عينة الأفراد المودعين في السجن مشاهمة لعينة الأفراد السق خارج السجن في كلي من: الجنسية والسن والمسرى العلمى والمسرى الاقتصادى، وقد أعد الباحث مقياساً لمسرى التدين يتكون من ستين عبارة تقيس الجوانب المختلفة للتدين، كما استخدم مقياس "كارلسون" K. Carlson لقياس السلوك الإجرامى، كذلك استمارة مسن إعدادها لمعرفة المعلومات الخاصة بالسن والمسرى العلمى والاجتماعى والاقتصادى والماضى الإجرامى، كما استخدم استمارة دراسة الحالة.

وأسفرت هذه الدراسة عن النتائج التالية:

١- أن متوسط درجات الأفراد الذين ارتكبو جرائم جنائية، ومودعين في السجن بمدينة الرياض في مقياس "كارلسون" النفسى أعلى بفرق دال إحصائياً عن متوسط درجات الأفراد الذين لم يرتكبو جرائم جنائية وهم خارج السجن بمدينة الرياض، حيث كانت قيمة "ت" ٩٨,١٢ وهى قيمة دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١.

٢- أن متوسط درجات الأفراد الذين ارتكبو جرائم جنائية، ومودعين بالسجن بمدينة الرياض، في مقياس مسرى التدين، أقل بفرق دال إحصائياً عن متوسط درجات الأفراد الذين لم يرتكبو جرائم جنائية، وهم خارج السجن بمدينة الرياض حيث كانت قيمة "ت" ٦١,١٨ وهى قيمة دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١.

٣- وجود علاقة سلبية دالة إحصائياً بين مسرى تدين أفراد العينة من غير المساجين كما يقبه مسرى التدين وبين سلوكهم الإجرامى كما يقبه مقياس "كارلسون" النفسى، حيث تبين باستخدام معامل ارتباط "بيرسون" أن قيمة معامل الارتباط -٠,٧ وهى قيمة دالة عند مسرى دلالة ٠,٠١، وهذه النتيجة تؤيد النتيجة السابقة.

وقد لوحظ أنه عند حساب معامل ارتباط "بيرسون" للعلاقة بين مسرى التدين والسلوك الإجرامى لعينة المساجين كان معامل الارتباط ٠,٢١ وهى قيمة غير دالة بمعنى أن

العلاقة السالبة بين مستوى الدين والسلوك الإجرامي لعينة المساجين غير متحققة، وقد أرجع الباحث السبب في ذلك إلى أن جميع أفراد العينة كانوا من السعوديين الذين عاشوا داخل ذلك المجمع المعروف بالتزامه بأحكام الدين الإسلامي، مما يجعل فرصة تدني درجاتهم في مقياس مستوى الدين إلى حدٍ يكون مرتبطاً سلبياً بارتفاع درجاتهم في مقياس السلوك الإجرامي صعباً بعض الشيء، وقد يتحقق هذا الفرض إذا كانت العينة من مجتمعات إسلامية لم تصل في تطبيق الشريعة إلى ما وصلت إليه السعودية.

كما أسفرت نتائج دراسة الحالة عن تدني النشأة الدينية لدى أفراد العينة من المساجين. وأخيراً يرى الباحث أن هذه الدراسة نجحت في إظهار مدى فاعلية الدين الإسلامي في وقاية المجمع من الجريمة، وهذا هو وجه الشبه بين هذه الدراسة والدراسة الحالية، إلا أن هذه الدراسة لم تُبرز دور مؤسسات التربية الرسمية وغير الرسمية في مجال الوقاية من الجريمة، وهذا ما تحاول الدراسة الحالية إظهاره.

(١٠) دراسة د. محمد حسنين العجمي (١٩٩٣): (١)

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل إلى إطار عامٍ لمنظير تربوي من شأنه مواجهة ظاهرة التطرف لدى بعض الشباب المصري، مع محاولة الإسهام في تأصيل تراثنا التربوي الإسلامي في مجال تربية الشباب في مجتمعاتنا المعاصرة.

وفي سبيل تحقيق هدف هذه الدراسة تناول الباحث بالشرح والتحليل بعدين رئيسيين هما:  
١- الواقع التربوي للشباب المصري.

٢- مقومات التربية الإسلامية التي من شأنها مواجهة ظاهرة التطرف لدى بعض الشباب المصري.

ومن خلال معالجة البعد الأول خلص الباحث إلى أن بعض الشباب يعيش صراعاً ثقافياً بين مقومات الثقافات المادية والإلحادية والعلمانية التي تفد إليه، وبين تراثه الثقافي الإسلامي، كما أن وسائط التربية متغلطة في الأسرة والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام، والمسئولة

(١) د. محمد حسنين العجمي، "التربية الإسلامية لمواجهة ظاهرة التطرف لدى بعض الشباب المصري ضرورة حتمية. لماذا وكيف؟"، التربية الدينية وبناء الإنسان المصري، المؤتمر السنوي العاشر لقسم أصول التربية، ٢١-٢٢ ديسمبر ١٩٩٣ م. كلية التربية، جامعة المنصورة.

والأندية، ومراكز الشباب، أصبحت غير قادرة على تقديم غطٍ تربوي يفرز للمجتمع شباباً قادراً على تحمل المسئولية في المجتمع المسلم.

أما فيما يتعلق بالبعد الثاني فقد خلص الباحث إلى ضرورة العودة إلى هويتنا الإسلامية، والتي قوامها التربية الإسلامية بأهدافها ومتطلباتها وأساليب تطبيقها لدى الشباب المصري. وكان من أهم نتائج هذه الدراسة: "أن العنف الذي والصدام المستمر مع الشرطة والأقليات المسيحية لا سبيل إلى القضاء عليها إلا بتطبيق شريعة الله والمنهج الإسلامي الذي يتم بالوسطية، داخل مؤسسات التربية الرسمية وغير الرسمية".

يتضح من خلال الدراسة السابقة ونتائجها أن الباحث كان يوصي بضرورة تطبيق المنهج الإسلامي في مؤسسات التربية إلا أنه لم يوضح كيف يكون هذا التطبيق، وهذا ما تحاول الدراسة الحالية تحقيقه.

### ثانياً- الدراسات الأجنبية

#### (١) دراسة روريكف وجيسر Rrohrbaugh & Jessor (١٩٧٤):<sup>(١)</sup>

هدفت هذه الدراسة المعنونة بـ "التدين لدى الشباب كضابطٍ شخصي ضد السلوك المحرف" إلى دراسة أثر التدين كضابطٍ شخصي للإنسان ضد السلوك المحرف، وقد قامت هذه الدراسة على الفروض مؤداه أن التدين يعتبر ضابطاً شخصياً ذاتياً ضد الخبطنة والانحراف، وقد تم اختبار صحة هذا الفرض في دراسةٍ طويلة استمرت ثلاث سنوات (١٩٧٠-١٩٧٢م) على عتين إحداهما من طلاب المرحلة الثانوية من الذكور والإناث عددهم ٩٤٩ فرداً، استمر منهم حتى نهاية الدراسة ٤٧٥ فرداً، أما العينة الأخرى فكانت من طلاب إحدى الكليات من الذكور والإناث وكان عدد أفرادها ٤٩٧ فرداً استمر منهم حتى نهاية الدراسة ٢٢١ فرداً.

واستخدم الباحثان استبانة مكونة من خمسين صفحة تحتاج إلى ساعة ونصف الساعة للإجابة على ما تحويه، وقد تضمنت هذه الاستبانة مقياساً للتدين وآخر للتحكم في الشخصية وثالثاً لقياس السلوك المحرف. وقد أسفرت الدراسة عما يلي:

(1) John Rrohrbaugh & Richard Jessor, "Religiosity In Youth: A Personal Control Against Deviant Behavior". Journal of personality, Mar.1975, Vol.43, No.1, pp.136-155.

١- وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين مقياس التدين ومقياس التحكم في الشخصية.

٢- وجود علاقة ارتباطية سالبة ذات دلالة إحصائية بين مقياس التدين ومقياس الميل للانحراف.

ويجب لهذه الدراسة أنما من الدراسات الطولية التي تستغرق كثيراً من الجهد في سبيل الحصول على نتائج أكثر دقة.

(٢) دراسة كريج وبراون Craig & Brown (١٩٧٥م):<sup>(١)</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين عيّتين من الشباب في مجتمع حضري، الأولى من مدمني الهيروين، والأخرى من غير المدمنين. وقد أُخذت عينةً عدد أفرادها ٦٥ فرداً من مراكز العلاج في واشنطن العاصمة، وكان عمر الفرد فيها ١٩ سنة فأقل. واختيرت هذه العينة من بين ٣٠٠ فرد من الولاة. وكل أفراد العينة من السود مدمني الهيروين، وكانت هناك عينةً ضابطةً من ٦٥ فرداً من غير المتعاطين للهيروين من واشنطن وهم من السود الذين يقل عمر أي منهم عن ١٩ سنة.

وقد استخدم الباحثان المقابلة الفردية مع أفراد العينة، واستخدمت أسئلة مفتوحة ومغلقة، دارت حول مرحلة الطفولة، والعلاقات الوالدية، وعلاقات الصداقة، وأنشطة أوقات الفراغ، والاتجاهات المدرسية، والحرق، والنشاط الإجرامي السابق، وقد سُئل أفراد العينة أيضاً عن خبرتهم السابقة بالمخدرات، وصُنفت الأسئلة إلى أربعة محاور هي:

- ١- أنشطة وقت الفراغ.
- ٢- أنماط علاقات الصداقة.
- ٣- الأنشطة الكسبية.
- ٤- العلاقات العائلية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن نسبة الذين يحضرون إلى الكنيسة أسبوعياً من أفراد عينة المدمنين ٧٧% مقابل ٨٢% من غير المدمنين، ونسبة مشاركة عينة المدمنين في الأنشطة الكسبية ٢٥% مقابل ٣١% لغير المدمنين، ذلك بالنسبة للفئة العمرية من ٦-١٢ سنة. أما بالنسبة للفئة العمرية من ١٢-٢٠ سنة، فكانت نسبة الحضور الأسبوعي إلى

(1) Starlett R. Craig and Barry S. Brown, "Comparison of youthful Heroin Users and Non Users From One Urban Community". The International Journal of The Addictions, 1975, Vol.10, No.1, pp.53-64.

الكنية عند المدمنين ٦% في حين كانت ٢٢% لدى غير المدمنين، أما المشاركة في أنشطة الكنية فكانت ٢% للمدمنين مقابل ١٤% لغير المدمنين.

وعليه فإن الحضور إلى الكنية، وممارسة الأنشطة الكنية يساعد على الحد من الإدمان لدى الشباب في المجتمعات الحضرية.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لأثر الدين في الحد من الانحراف، ولكن الدراسة الحالية تُبرز بصورة أوضح دور المؤسسات التربوية في ذلك. إضافة إلى أن المقصود بالدين في الدراسة هو الدين الإسلامي.

**(٣) دراسة بيك، وتشالغنت، وميلتون Peek, Chalfant and Milton (١٩٧٩م):<sup>(١)</sup>**

قام الباحثون في هذه الدراسة بدراسة العلاقة بين التابن والخوف من العقاب عند قيادة السيارة في حالة سكر، وقد طبق الباحثون مقياسهم على ٢٠٧١ فرداً في مدينة بالجنوب الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية على مدى أربع سنوات من عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٧٥م.

وقد ضبط الباحثون متغيرات: العمر، والعرق، والتعليم، والجنس، ودخل الأسرة، والحالة الاجتماعية، والمكانة المهنية. وكانت المتغيرات المستقلة في الدراسة هي: الانتساب الديني لإحدى المؤسسات المسيحية والدين، وكان المتغير التابع هو الخوف من وقوع العقاب. وقد استخدم الباحثون طريقة تحليل الاحتمار المتعدد لتحليل متغيرات الدراسة.

وكان من أهم النتائج التي حصلوا عليها أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة، بين المتغيرات المستقلة (الانتساب الديني) والمتغير التابع (الخوف من وقوع العقاب). وهذا يشير إلى أن الدين يحد من الفرد على الابتعاد عن السلوك المنحرف حتى لا يقع تحت طائلة العقاب.

يؤخذ على هذه الدراسة أنها أجريت على طائفة واحدة من الطوائف المسيحية وهي طائفة البروتستانت.

(1) Charles W. Peek et. al, "Sinners In The Hands of An Angry God: Fundamentalist Fears About Drunken Driving". Journal of The Scientific Study of Religion, 1979, Vol.18, No.1, pp.29-39.



(٥) دراسة مارتن Martin (١٩٨٤م):<sup>(١)</sup>

هدفت هذه الدراسة المعنونة بـ "التدين ومعدلات الانتحار في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين ١٩٧٢-١٩٧٨م"، إلى دراسة العلاقة بين مستوى التدين ومعدلات الانتحار في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين ١٩٧٢م-١٩٧٨م، وقد استعان الباحث في هذه الدراسة بالإحصاءات الصادرة في أمريكا للأعوام ١٩٧٢م، ١٩٧٤م، ١٩٧٧م، ١٩٧٨م عن مؤسسات الإحصاء الحكومية في مجالين هما: معدلات الحضور للكنيسة، ومعدلات الانتحار للذكور والإناث، البيض والسود، وقد أخذت معدلات الانتحار لكل مائة ألف شخص، كما اعتمدت الإحصاءات في قياسها للتدين على المقابلة الشخصية لعينة قوامها ١٥٠٠ فرد راشد تمثل المجتمع في سنة ما ثم سؤل أفراد العينة عن معدل حضورهم إلى الكنيسة بحيث ترتب استجاباتهم في تسع رتب بدءاً من عدم الذهاب إلى الكنيسة على الإطلاق وحتى الذهاب عدة مرات في الأسبوع الواحد، وتم حساب متوسط معدل الحضور ليدل على مدى تدين العينة وتم حساب ذلك لأربعة مجموعات جزئية في ١٩٧٢، ١٩٧٤، ١٩٧٧، ١٩٧٨م.

وبدراسة معامل الارتباط بين الحضور إلى الكنيسة ومعدل الانتحار تبين أن التدين يحد من معدلات الانتحار.

ويؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تستطع تفسير الاختلاف في التدين بين الذكور والإناث، أو بين البيض والسود.

(٦) دراسة "إيليس" Ellis (١٩٨٥م):<sup>(٢)</sup>

هدفت هذه الدراسة والمعنونة "الأدلة والضوابط للعلاقة المعقدة بين التدين والإجرام" إلى التعرف على العلاقة التي تربط بين التدين والإجرام، وفي سبيل ذلك قام "إيليس" بإجراء دراسة محبة خمسين دراسة بحثية تناولت العلاقة بين التدين والإجرام، وخرج الباحث من هذه الدراسة بثبوت العلاقات الآتية:

(1) William T. Martin, "Religiosity and United States Suicide Rates, 1972-1978", Journal of Clinical Psychology, Sep. 1984, Vol.40, No.5, pp.1166-1169.

(2) Lee Ellis, "Religiosity and Criminality Evidence and Explanations of Complex Relationships", Sociological Perspectives, Oct., 1985, Vol.28, No.4, pp.501-520. Pacific Sociological Assn.

١- يعبر الأفراد الأكثر تردداً على الكنية ذوى معدلٍ منخفضٍ في ارتكاب الجرائم عن الأفراد الذين لا يترددون عليها على الإطلاق.

٢- اليهود أقل ارتكاباً للجريمة من المسيحيين، والمسيحيون البروتستانت أقل ارتكاباً للجريمة من الكاثوليك.

٣- الأشخاص الذين يؤمنون بوجود عقابٍ أخروى ذوو معدلٍ منخفضٍ لارتكاب الجريمة من الأشخاص الذين لا يؤمنون بوجود عقابٍ على الذنوب في الآخرة.

وذكر "إيلس" أن العلاقة الأكثر ثباتاً وثقةً بين العلاقات السابقة هي تلك التي تربط بين حضور الأفراد للكنيسة و انخفاض معدلات الجريمة لديهم. وقد فسّر "إيلس" السبب في اختلاف معدلات ارتكاب الجريمة بين اليهود والبروتستانت والكاثوليك بأنه سبباً طبقيّ، حيث أوضح أن مستوى التعليم والدخل والوظيفة لدى اليهود أعلى منه لدى البروتستانت أعلى منه لدى الكاثوليك وأن حضور الكنية يكون أكثر لدى الطبقة العليا ثم يقل عند السّتي تليها وهكذا.

واختم "إيلس" دراسته بتعليقٍ ذكر فيه أنه على الرغم من وجود أدلةٍ توضح وجود ارتباطٍ بين التدين والجريمة إلا أنه يصعب الإجابة عن السؤال:

هل يرتكب المتدينون جرائم أقل؟ وذكر أنه إذا قصدنا بالمتدينين الأشخاص الذين لهم اعتقاد ديني وإيمان مستقيم فإنه لا تظهر هنا أية علاقة، وإذا قصدنا بالمتدين انتماء الفرد إلى منظمةٍ دينيةٍ فإن الإجابة سوف تعتمد هنا على نوعية المنظمة التي ينتمى إليها، وإذا كنا نقصد بالمتدينين الأفراد الذين يحضرون إلى الكنية فإنه يوجد ميلٌ كبيرٌ وقوى لوجود أناسٍ متدينين يرتكبون جرائم أقل.

ويؤخذ على هذه الدراسة أنها ربطت بين التدين والمسعى الاقتصادي حيث ذكر "إيلس" أن الأفراد الأكثر ثراءً هم الأكثر ارتداداً للكنائس وبالتالي هم الأكثر بعداً عن الجريمة، بما يعني أن الفقراء أقل تديناً وأكثر قرباً إلى الجريمة وهذا ليس صحيحاً دائماً

وهذا يفسر خطأ نتائج "إيلس" التي أوضحت أن اليهود أقل ارتكاباً للجريمة من المسيحيين.

(٧) دراسة جنجر وبولدر Junger and Polder (١٩٩٣):<sup>(١)</sup>

هدفت هذه الدراسة المعنونة "العقيدة والمناخ الديني والانحراف بين المجموعات العرقية في هولندا" إلى فحص السلوك المنحرف لعدة مجموعات الأولى من المراكشين والثانية من الأتراك، والثالثة من الهولنديين، والرابعة من السوريناميين. على اعتبار المغاربة والأتراك شعوباً متديّنةً، والهولنديين والسوريناميين شعوباً علمانيةً، مع النظر إلى الدين كأحد وسائل الضبط الاجتماعي، وعليه يجب أن يرتبط الدين بالانحراف ارتباطاً سلبياً

وبالاعتماد على افتراض مؤداه أن الدين يمكن قياسه بنفس الأسلوب في جميع الأديان أعد مقياس لقياس الدين مكون من عدة أسئلة تتعلق بالصلاة والذهاب إلى مكان العبادة. وهذه الأسئلة هي

١- كم مرة تذهب إلى مكان العبادة (الكنيسة، المسجد،...)?

٢- هل لو لديك دين؟ وإذا كان لديهما دين فهل يصلبان؟

٣- هل يذهب والداك إلى مكان العبادة؟

وصُمم المقياس بحيث يؤخذ متوسط الإجابات الثلاثة

وتم أيضاً تصميم مقياس لقياس السلوك المنحرف، مكون من ٦٥ سؤالاً حول الانحراف.

وقد توصلت هذه الدراسة في إجمالي نتائجها إلى أن العلاقة بين التدين والانحراف ما زالت تفقر إلى عوامل مفقودة، مما يتطلب إعادة النظر، أو دراسات أخرى أكثر دقة وإحكاماً حول مفهوم المجمع، فالقول بأن المسوى العالي من الدين يصاحبه مسوى منخفض من الجريمة لم يتحقق على مجموعة المراكشين والأتراك الذين تب أن لديهم مسوى تدين عالٍ. وسلوكاً منحرفاً عالٍ نسبياً.

ويرى الباحث أن السبب في عدم وضوح دور الدين في الحد من الجريمة في هذه الدراسة يرجع إلى أن الأقليات تفقد كثيراً من خواص مجتمعاتها التي تعمل كضابط خارجي لسلوكياتهم، كما أن أفراد الأقليات يتأرون إلى حد ما بتقاليد الدول التي يقيمون فيها والتي قد تتعارض مع قيم الدين الذي يدينون به

(1) Marianne Junger and win Polder. "Religiosity, Religious Climate and Delinquency Among Ethnic Groups In The Netherlands", British Journal of Criminology, summer 1993, Vol.33, No.3, pp.416-434.

### تعليق عام على الدراسات السابقة:

يؤخذ على الكثير من الدراسات الأحيية اعتمادها على مدى تردد الفرد على الكنيسة لقياس التدين، فالأحرى أن يُقاس التدين بمدى التزام الفرد بتعاليم دينه في سلوكياته اليومية، فالذهاب إلى دور العبادة أحد مظاهر التدين لكنه لا يكفي وحده للحكم على التزام شخص ما بتعاليم دينه، فالبعض يذهب إلى دور العبادة ليس لأنه متدين ولكن ليقال عنه أنه متدين أو لأن الذهاب إلى دور العبادة يمثل عادةً لديه.

كذلك فإن الدراسات العربية تعتمد في قياسها لسوى التدين على ما يسمى بمقاييس قياس التدين، وتحتوى هذه المقاييس على عدد من العبارات المرتبطة بأداء الصلاة، وحب النبي ﷺ، والإيمان باليوم الآخر،..... إلخ، ويعمل كثير من الأفراد الذين تُطبق عليهم هذه المقاييس إلى اختيار الإجابة التي تدل على الشخصية المتدنية، بغض النظر عن حالتهم الحقيقية، وبالتالي يحكم مطبقو هذه المقاييس على هؤلاء الأفراد بأنهم متدينون، وقد لا يكونون كذلك.

ولعل ما ذكره الباحث في الفقرات السابقة ما يفسر عدم وضوح العلاقة بين التدين والجريمة في كثير من الدراسات. فقد ذكرت الذكورة "نجوى حافظ"<sup>(١)</sup> أن نتائج بعض الدراسات التي أجريت في مجال العلاقة بين التدين، ومعدلات الجريمة أسفرت عن عدم وجود أدلة على وجود رابطة قوية بين المواظبة على الذهاب للمؤسسات الدينية وبين عدم الاغراف، ففي دراسة حول الأحداث الجانحين في ولاية نوجرسى بأمریکا اتضح أنه من بين الأطفال الذين سُجّلوا في مكتب الأحداث ٥٤% منهم كانوا مواطنين على الذهاب إلى الكنيسة. ٢٥% لم يذهبوا قط، والباقي كانوا غير منتظمين.

ويرى الباحث أن القياس الحقيقي للتدين لا يتم إلا عن طريق ملاحظة السلوك. فمن كانت سلوكياته مثل تجديداً لمبادئ الدين على أرض الواقع، فذلك هو التدين الحقيقي، أما الاعتماد على المقاييس فما أكثر الذين يحددون أنفسهم والباحثين عند تطبيقها عليهم.

وحق يظهر البحث الخالي في صورة قابلة للتطبيق. سوف يُحدد الباحث لكل مؤسسة من مؤسسات التربية مجال الدراسة هدفاً أو مجموعة أهداف يؤدي تحقيقها إلى الوقاية من الجريمة، ثم يحدد مجموعة من الوسائل التي تعين على تحقيق تلك الأهداف<sup>(٢)</sup>.

١٩ د نجوى حافظ، مرجع سابق، ص ١٢.

٢٠ اتبع هذا الأسلوب كل من د إبراهيم محمد الشافعي في كتابه "الاشتراكية العربية كمنهج للتربية"

د علي خليل أبو العبير في كتابه "القيم الإسلامية والتربية"

وقد ذكر الدكتور "علي خليل أبو العينين" مجموعةً من المعايير التي يجب مراعاتها عند اشتقاق وصياغة الأهداف التربوية الإسلامية، وهذه المعايير هي: <sup>(١)</sup>

### ١) مراعاة الثبات والمرونة:

للمرونة تجعل الهدف متوائماً مع ظروف الحياة ومتغيراتها، والثبات يحافظ على الثوابت الإسلامية التي لا يمكن تبديلها، وبهذا تجمع الأهداف التربوية الإسلامية بين المثالية والواقعية

### ٢) مراعاة الكلية والشمول:

فلا بد وأن تراعى الأهداف في التربية الإسلامية جميع جوانب شخصية الفرد، فلا تعنى بجانب على حساب جانب، ولا بنشاط على حساب نشاط، وأن تكون شاملةً في تناول المعرفة وأن تتناول كافة المؤسسات التربوية.

### ٣) مراعاة الفردية والجماعية:

لا يفصل الإسلام بين الفرد والجماعة، ذلك لأن الإنسان فردٌ في جماعته، والجماعة مجموعة أفرادٍ تقوم بينهم علاقات اجتماعية معيَّنة، تحفظ تماسكهم، فيجب أن يهتم الهدف التربوي بالإنسان في إطار الجماعة أو الأمة.

### ٤) مراعاة واقع الإنسان المسلم:

لكي يكون للهدف التربوي الإسلامي فعاليته يجب أن يراعي موقف الخيرة الذي يعيشه المسلم، وما يتضمنه من ظروف وأفكار واتجاهات اجتماعية تحير من أهم مكونات هذا الموقف. فعلى الهدف التربوي أن يجعل بدايته وعمله هذا الواقع، ويقدر ما يحاول توجيهه وتغيره تكون لفاعليته.

وعند تناول الدور التربوي الذي يمكن أن تقوم به بعض مؤسسات التربية في الوقاية من الجريمة من منظور الإسلام، سوف يخصص الباحث فصلاً مستقلاً لكل مؤسسة من المؤسسات التربوية موضوع الدراسة وهي: الأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، وجماعة الرفاق

(١) د علي خليل أبو العينين، أهداف التربية الإسلامية: مصادر اشتقاقها ومعايير صياغتها للمجتمع الإسلامي المعاصر. سلسلة بحوث في التربية الإسلامية "٢"، ط ١، المدينة المنورة مكتبة إبراهيم حلي ١٩٨٧.